دور وسائل الإعـلام
في عملية التحول الديمقراطي في اليمن
"الواقع ... والطموح"

إعـداد/

د. أحمد محمد هادي دغار

أستاذ العلوم السياسية المساعد- جامعة الحديدة

أ.م.د. محمد شرف عبدالله الشريف

أستاذ العلوم السياسية المشارك- جامعة الحديدة

مقدمة

رغم الأوضاع الصعبة التي تمر بها دول الديمقراطيات الناشئة، من حروب وأزمات ومشاكل مستعصية، إلا ان المسألة الديمقراطية بتلك الدول تحتل اهتماماً ملحوظاً منذ فترة من الزمن. ويلاحظ خلال السنوات القليلة الماضية، ارتفاع وتيرة ومستوى الاهتمام بالمسألة الديمقراطية ومفاهيمها وشروطها ومتطلباتها وخصائصها وتطبيقاتها، حيث أخذ هذا الاهتمام مساحة واسعة من التعاطي والحوار والجدل، سواء كان ذلك على مستوى الكتابة؛ من خلال ما يكتب في الصحافة والدوريات من مقالات ودراسات، أم من خلال إقامة المحاضرات والندوات والمؤتمرات التي تعقد على مدار السنة، والتي تتناول النواحي المختلفة من مسألة الديمقراطية وطرق إقامتها وعوائق وصعوبات نشرها. فالديمقراطية قد تكون المنقذ أو المعبر الإلزامي الذي تمر به الشعوب والمجتمعات ومن خلاله إلى الحرية، بعد سنين طويلة من حالات الاختناق السياسي، والممارسات السلطوية والدكتاتورية والاستبداد التي تعرضت لها تلك الشعوب، بالإضافة إلى وصول الأمور بها إلى نهاية الطريق، واصطدامها بالحائط المسدود.

وأضحى الإعلام بوسائله المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية، عنصراً أساسياً مؤثراً في السلوك السياسي الفردي، الذي قد يفضي إلى خلق وعي سياسي جمعي، عبر بلورة قناعات من خلال منهجية سلوكية مجتمعية تسعى إلى النهوض بالمجتمع على أسس من المسئولية والموضوعية والمهنية، هدفها السعي لتجذير الثقافة السياسية الديمقراطية، انطلاقاً من غرس قيم الحرية والعدالة والمساواة، مروراً بضرورة الحث على نبذ العصبية، والبعد عن آفات الولاء والسمع والطاعة في العمل السياسي، وصولاً الى إرساء قواعد صحيحة لدولة النظام والقانون والمؤسسات.

من هنا تأتي أهمية الدور الذي يفترض ان تقوم به وسائل الإعلام في عملية تغيير واقع المجتمعات والدول، باعتبارها إحدى أهم وسائل التنشئة السياسية، وترسيخ قيم الثقافة الديمقراطية، وبكونها الوسيلة الأكثر انتشاراً والأقوى تأثيراً والأسهل وصولاً إلى أي منطقة جغرافية أيا كانت تضاريسها، وإلى أي فرد أو أسرة أيا كان مستواه العلمي أو دخله الاقتصادي أو وضعه الاجتماعي. وبالتالي فإن عملية الانتقال إلى ممارسة ديمقراطية سليمة؛ ليس لها ان تتم بنجاح دون قيام وسائل الإعلام المختلفة بوظيفتها السامية والنبيلة المتمثلة في الإسهام والمشاركة الفاعلة في رفع مستوى الوعي السياسي الجمعي لدى أفراد المجتمع.

وحيث إن الديمقراطية السليمة تتطلب مشاركة فاعلة، والمشاركة الفاعلة تقوم على أساس توفر الحرية الكافية، والحرية تُبنى على الوعي والفهم والإدراك، والوعي يتطلب الإلمام بالمعلومات الصحيحة والحقائق المجردة والاطلاع على مجريات الأمور؛ لذا يلاحظ ان الممارسة الديمقراطية في اليمن – على الرغم من تكرارها – لا تزال مصحوبة بسلبيات عديدة نتيجة عدد من العوامل والمتغيرات التي قد يكون منها استمرار ثقافة مجتمعية مناهضة ومضادة للثقافة الديمقراطية، تقوم قوى سياسية واجتماعية بتكريسها وتعزيزها حفاظاً على مصالحها، مستخدمين في ذلك أساليب ووسائل متعددة.

وفي هذا السياق يتناول الإطار العام للبحث الخطوات المنهجية والعلمية التي تم اتباعها لدراسة دور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي في اليمن "**الواقع...والطموح**"، ويتضمن هذا الجزء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه، ثم تساؤلاته وإطاره الزمني والمنهاج المستخدم، وأساليب جمع البيانات والمعلومات والدراسات السابقة، وأخيراً تقسيمات البحث.

أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته

تتعدد وسائل الإعلام في الساحة اليمنية (المرئية والمقروءة والمسموعة والإلكترونية) خاصة في الفترة الأخيرة (منذ عام ٢٠١١م)؛ وقد يكون ذلك التعدد سبيلاً للحصول على المعلومات من اكثر من مصدر، ويعزز من عملية التنافس فيما بينها بهدف الوصول الى ثقة الجماهير، الأمر الذي قد ينتج عنه - في المستقبل- محاولة الابتعاد عن الانحياز الزائد لصالح حزب أو جماعة أو فئة، ويتم الاتجاه إلى الاهتمام بقضايا وهموم المجتمع، وبالتالي الاقتراب اكثر من المهنية والموضوعية الإعلامية التي يعوّل عليها في إسهام تلك الوسائل في رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطن اليمني، وإشعاره بأهمية مشاركته في الحياة السياسية، والنتائج المترتبة على تلك المشاركة الفاعلة.

وعلى الرغم من تعدد تلك الوسائل والجهات المالكة والقائمة عليها (خاصة منها المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية)، والتي يمكن تصنيفها إلى حكومية وحزبية ومستقلة، إلا ان دورها لا يزال محدوداً في عملية الإسهام في رفع مستوى الوعي الثقافي الديمقراطي لدى المواطن اليمني، بل ان البعض من تلك الوسائل تستخدم في تكريس ثقافة مناهضة للثقافة الديمقراطية، وبالتالي كان إسهامها بسيطاً في تشكيل الحقائق المجردة والقناعات الراسخة، خاصة في مرحلة ما قبل إعادة الوحدة (٢٢مايو١٩٩٠م) حيث كان إعلام دولة يسعى في الغالب لشحذ الهمم والمعنويات للوقوف خلف الحزب والقائد، وافتقاره إلى الرأي والرأي الآخر، وإلى لغة الحوار ومحدوديته في الانتشار، ففشل هذا الإعلام في إحداث التغيرات السلوكية الإيجابية للمواطن اليمني بشكل عام.

ومن هذا المنطلق يقدم البحث عرضاً للواقع الديمقراطي والإعلامي في اليمن، ثم يتجه لتقديم رؤية علمية لما يفترض ان تقوم به وسائل الإعلام اليمنية من دور في رفع المستوى الثقافي الديمقراطي لدى المواطن اليمني، إسهاماً منها في تعزيز البناء الديمقراطي اليمني السليم، الذي يمكن ان يؤدي إلى عملية التغيير الحقيقي في اليمن، والانتقال به مما هو كائن إلى ما يجب ان يكون عليه في المستقبل.

لذا فالتساؤل الآتي يجسد مشكلة البحث الأساسية: ما هي طبيعة الواقع الديمقراطي والإعلامي في اليمن؟ ومالدور الذي يمكن ان تلعبه وسائل الإعلام اليمنية في رفع المستوى الثقافي والديمقراطي لدى المواطن اليمني في المراحل القادمة؟

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث والحاجة اليه في الجوانب الآتية

١- إن ضعف التجربة ومحدودية تعاطي وسائل الاعلام اليمنية في القيام بدورها الرقابي والتنفيذي الداعم لعملية التحول الديمقراطي، والقيام بالدور التوعوي الحقيقي في هذا الجانب؛

يجعل مثل تلك الدراسات مدخلاً مهماً تعطي إجابات ومقترحات حول العمل العلمي لوسائل الاعلام وضرورة قيامها بدورها تجاه عملية التحول الديمقراطي في اليمن.

٢- على الرغم من وجود طفرة هائلة في الأدبيات المتعلقة بظاهرة التحول الديمقراطي وعلاقتها بالإعلام على المستوى العالمي، ووجود مراكز بحثية ودوريات عالمية متخصصة في دراسة قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي في مناطق مختلفة من العالم، إلا أن الكتابات اليمنية التي اهتمت بالتأصيل لهذه الظاهرة ودراستها سواء على المستوى النظري، أو على مستوى الدراسة المقارنة ظلت بصفة عامة قليلة إن لم تكن نادرة، وهذا يمثل فجوة حقيقية في حقل النظم السياسية في الجامعات ومراكز البحوث اليمنية.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على الواقع الديمقراطي والإعلامي في اليمن بعد إعلان إعادة الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م، وحتى عام ٢٠١١م، أي المدة الزمنية التي سيطرت فيها الحكومة على كل وسائل الإعلام واحتكارها لصالحها دون منافس، ثم التطرق للوضع بعد عام ٢٠١١م أي بعد تعدد وسائل الإعلام بين حزبية ومستقلة وحكومية، ورصد وتحليل المعايير والضوابط المهنية الإعلامية التي يفترض ان تعمل من خلالها منظومة الإعلام اليمنية، بهدف دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي في اليمن. ومحاولة فهم طبيعة العلاقة بين البنية الدستورية والقانونية والسياسية والثقافية لوسائل الإعلام اليمنية ودورها في عمليات التحول والانتقال إلى النظام الديمقراطي.

رابعاً : الإطار الزمني والموضوعي للبحث

يغطي هذا البحث الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٩٩٣م و ٢٠١٤م،لأن العام ١٩٩٣م اجريت فيه أول انتخابات ديمقراطية تنافسية بعد إعلان إعادة الوحدة اليمنية، وهي الانتخابات النيابية الأولى. أما عام ٢٠١٤ م فتم تحديده كنهاية للمدة الزمنية للبحث؛ من منطلق ان عملية الانفتاح التي شهدتها البيئة الإعلامية في اليمن كانت متزامنة مع ما عُرف بثورات الربيع العربي عام ٢٠١١م، حيث انطلق عدد من القنوات الفضائية والإذاعية، والصحف والمواقع الإليكترونية الإخبارية، المستقلة والحزبية، واغلبها يمارس العمل دون ترخيص أو مسوغ قانوني، حيث تم استغلال ضعف مؤسسات الدولة التي فقدت القدرة على السيطرة والتحكم في منع وسائل الإعلام تلك من مزاولة نشاطها. وأخذ المدة من ٢٠١١م إلى ٢٠١٤م، حتى يكون هناك مساحة زمنية لمتابعة طبيعة عمل تلك الوسائل، وبالتالي تكوين نظرة مستقبلية للدور الذي يمكن ان تلعبه وسائل الإعلام اليمنية في تدعيم عملية التحول الديمقراطي في اليمن، الذي يمثل الاطار الموضوعي للبحث، إضافة إلى تناول الواقع الديمقراطي والإعلامي خلال هذه المدة الزمنية.

خامساً: منهاجية البحث

إن طبيعة البحث وموضوعه يتطلب استخدام المنهج **الوظيفي-البنائي** وفق نموذج "جابريل الموند"، الذي ركز على ثلاثة متغيرات أساسية هي: البنية، والنظام، والوظيفة، وهي متغيرات أساسية يتضمنها البحث ويتجه لدراستها، بمعنى؛ قيام وسائل الإعلام بوظيفتها – باعتبارها جزء من النظام- من خلال مجموعة من الأنشطة الضرورية التي يجب إنجازها، بهدف الوصول إلى إرساء النظام وبقائه واستمراره، أي ان عملية التحول إلى النظام الديمقراطي يتطلب قيام وسائل الإعلام بدورها ووظيفتها عبر مجموعة من الأنشطة التي سوف تسهم في دعم وإنجاح عملية

التحول، باعتبار وسائل الإعلام (الاتصال) جزءاً من النظام ومكملاً له، وتلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في ترسيخ القيم والمعتقدات المشتركة عن السياسة(١).

سادساً: تقسيم البحث

انطلاقاً من التقيد بالخطوات المنهجية والعلمية المتمثلة في أهمية وجود ترابط قائم بين إشكالية البحث وأهدافه ومنهجه وتساؤلاته، وضرورة انعكاس ذلك الترابط على محتوياته، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، يسبقها الإطار العام للبحث، ويعقبه الخاتمة، وعلى النحو التالي:

المبحث الأول: السمات الأساسية للبيئة الإعلامية في المجتمع الديمقراطي

تعتمد الديمقراطية في المجتمع الديمقراطي على وسائل الإعلام السليمة والمتعددة والمتنوعة والمستقلة، التي يمكنها أن توفر منصة للنقاش الديمقراطي، وتلعب وسائل الإعلام دوراً حاسماً في عملية التغيير لأنها توفر الفضاء الاجتماعي الذي يُمارس من خلاله حق التعبير بشكل فعّال، والديمقراطية ثقافة - طريقة تصرّف وعادات وقواعد صغيرة، يقول ألكسندر دي توكفيل في كتابه الديمقراطية في أميركا :أن قوة أميركا لا تكمن فقط في مؤسساتها - الفيدرالية وفصل السلطات والقضاة المستقلين، بل أيضاً في خبرة الشعب وممارسته للديمقراطية بشكل محلّي ويومي(٢). وفي هذا الاطار يمكن ان نتناول عدداً من السمات الأساسية للبيئة الإعلامية في المجتمعات الديمقراطية، ويأتي من أهمها ما يلي:

أولاً: استقلال وسائل الإعلام عن السلطة

تتطلب ديمقراطية وسائل الإعلام، وضمان قيامها بدورها الفعّال، أن تكون هذه الوسائل بعيدة ومستقلة عن السلطة وناقدة لها، فبقدر استقلال وسائل الإعلام عن السلطة يأتي تمثيلها للجماهير، وتوفر لهم المعرفة، وتدافع عن المصالح العامة في المجتمع، وتحدد الأولويات طبقاً لاهتمامات الجمهور، أي إن عملية الاستقلال تعني إنهاء احتكار النظم الحاكمة للمعلومات، أو تقليص قدرتها على ذلك، وبالتالي تأثيرها المباشر في الحد من قدرة النظم الحاكمة على إخفاء الممارسات الاستبدادية والتسلطية مع وضع القيود على قدرة الدول في التوسع لمثل هذه الممارسات(٣). وتتمتع وسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي بالعمل في ظل وجود مجموعة من الهيئات الدستورية والأطر التنظيمية التي تهدف إلى ضمان استقلال تلك الوسائل؛ التي تعتبر جزء حيوي من البيئة الإعلامية الحرة – والتي من شأنها أن تكون ذات أهمية خاصة أثناء ممارسة أي نشاط ديمقراطي.

---

(١) انظر: د. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (القاهرة: بيت الحكمة للإعلان والنشر والتوزيع، ١٩٩٦) ص-ص ١٧٤- ١٧٩.

(٢) الإعلام في النظام الديمقراطي http://www.siironline.org/alabwab/solta4%2817%29/207.ht

(3) Douglas Kellner , The Media and Crisis of Democracy in the Age of Bush -2 , Communication and Critical/Cultural Studies ,vol ,1,No,1,March 2004,p 32 – 33.□

ثانياً: حرية التعدد والتنوع والاختلاف

وتعني ضرورة توافر وسائل الإعلام الكافية في المجتمع الديمقراطي، بهدف نقل الآراء والتوجهات المختلفة، فكلما زاد نطاق التعددية الإعلامية، زادت قدرة الإعلام على التعبير الحر عن جميع الآراء والتيارات الفكرية الموجودة في المجتمع، ولكن المؤشر الحقيقي للتعددية الصحفية والإعلامية يكمن في المدى الذي تتركه تلك الصحف في تعدد الاهتمامات، وتنوع سياستها التحريرية، ومنطلقاتها الفكرية، وقدرتها في التعبير عن مختلف التيارات السائدة في المجتمع([1]).

أما في ظل النظم السياسية الشمولية فإن الاختلاف في الرأي أو المبدأ أمرٌ محرمٌ على وسائل الإعلام، والتنوع فيها محدوداً وفي نطاق ما تسمح به السلطة، أما التعدد في الوسائل فيعتبر شيئاً يقارب المستحيل فلا إعلام سوى إعلام السلطة، هذه النظرية هي التي تحكمت في الظاهرة الإعلامية بتلك الأنظمة، ولكن في ظل النظم الديمقراطية يصبح الاختلاف في الرأي أو المبدأ سمة أساسية من سمات البيئة الإعلامية، كما يصبح التنوع فيها واسعاً بلا حدود، أما التعدد فهو متاح للجميع بلا قيود، فنجد ان كياناً ما يمتلك اكثر من صحيفة وقناة فضائية واحياناً اكثر من ذلك، وبفضل هذا التعدد تكونت ثروة إعلامية هائلة أصبحت محل فخر، باعتبارها دليلاً لا يقبل الشك على امتداد رقعة الحرية واتساعها لتسجل جميع مكونات الشعب الدينية والقومية والمذهبية وحتى الحزبية.

ثالثاً: الشفافية

تلعب وسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي دوراً كبيراً في تحقيق الاتصال المباشر مع الشعب، من خلال شبكة واسعة من المكاتب والمراسلين، وتتولى نقل الأحداث كما هي على ارض الواقع وبشكل مباشر دون أية تحفظات أو مخاوف، ليطلع عليها الشعب والسلطات الرسمية، كما أنها تقوم بنقل هموم المواطنين ومعاناتهم ومشاكلهم بصورة مباشرة الى المسؤولين الحكوميين، دون ان تترتب على ذلك أية عواقب، كما تقوم في الوقت نفسه بنقل آراء المسؤولين الرسميين ومواقفهم ونشاطاتهم وفعالياتهم الى الشعب، من خلال شبكة المراسلين والمندوبين، بما يعكس وجهة نظر تلك الجهات الرسمية في الأحداث الجارية أو في ما يتعلق بسياسة الحكومة على جميع الصعد، الأمر الذي يسهل على المواطن اتخاذ موقف معين أو تبني رأي محدد، ومن ثم تشكيل رأي عام تسترشد به السلطات الحكومية وتتخذ مواقفها بناء عليه، وهذا ما يسمى في الأدب السياسي بـ(الشفافية)([2]).

رابعاً المهنية:

([1]) د.عيسى عبدالباقي، وسائل الإعلام والتحول الديمقراطى فى الدول العربية إشكالية الدور .. وآليات التعزيز، http://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=4318

([2])https://aceproject.org/ace-ar/topics/me/meb/meb07 17-1-2015.

تهتم أخلاقيات مهنة الصحافة كعلم للواجبات المعنوية الخاصة بمهنة الصحافة وجزاءاتها التأديبية؛ بتبيان القواعد السلوكية والأخلاقية لأعضاء هذه المهنة، سواء فيما بين الممارسين أنفسهم لها أو تجاه الغير. وجاء تعريف أخلاقيات مهنة الصحافة في قاموس الصحافة والإعلام بأنها "مجموعة القواعد المتعلقة بالسلوك المهني والتي وضعتها مهنة منظمة لكافة أعضائها، حيث تحدد هذه القواعد وتراقب تطبيقها وتسهر على احترامها، وهي أخلاق وآداب جماعية وواجبات مكملة أو معوضة للتشريع وتطبيقاته من قبل القضاة"([1]).

والأخلاق المهنية ليست مرتبطة ببساطة بالممارسة السليمة للمهنة فحسب؛ بل تنبع أساساً من الأهداف السامية للكلمة، وقد عرفها جون هونبرج (John honbreg) على أنها "تلك الالتزامات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها كل إعلامي، والمتمثلة أساساً بضرورة العمل من أجل الوصول إلى تغطية منصفة وشاملة ودقيقة، صادقة وواضحة مع مراعاة حماية المصادر وتحقيق الصالح العام لا غير، عن طريق احترام القانون وحقوق الحياة الخاصة للأشخاص وتصحيح الأخطاء في حال وجودها([2]).

ويجب ان يصحب المهنية الشعور بالمسؤولية؛ أي إنه يجب على الإعلامي أن يتحمل مسؤولية الصحة في أخباره، بمعنى انه لا يجوز نقل أي خبر دون التحقق منه والتحري بشأنه والتزام الدقة في معالجته والحذر في نشره.

أما بالنسبة لموضوع حيادية وسائل الإعلام؛ فقد لا يكون الحياد واقعياً ومطبقاً على ارض الواقع، حتى في اعرق الدول الديمقراطية (الولايات المتحدة، وبريطانيا) إذ يلاحظ ان هناك مؤسسات إعلامية معينة تعلن صراحة وقوفها خلف مرشح –أو مرشحي– حزب معين وتبنيها لتسويق برنامجه الانتخابي، وبغض النظر عن سبب هذا الوقوف أو التبني؛ وأياً كان الدافع مادياً أو قناعة ببرنامج الحزب، ومن الصعوبة أن يُطلب من وسائل الإعلام الحزبية المختلفة ان تكون محايدة في تغطية الانتخابات العامة، اذ أنها ستقف خلف مرشحي أحزابها، لكن يفترض بها ان تكون موضوعية ومهنية في وقوفها وتناولها لأي حدث.

يضاف إلى ذلك موقف وسائل الإعلام أثناء الحروب والأزمات؛ فالطبيعي ليس الحياد؛ وإنما التحيز لصالح الوطن وامنه واستقراره، مع ضرورة تناول الأحداث بمهنية وموضوعية ومسؤولية، وبما يجعل المواطن مطلعاً على ما يدور بوطنه دون تضليل أو تزييف. الخلاصة؛ من الصعوبة بمكان الزام وسائل الإعلام بالحياد التام عند تناولها للأحداث، أياً كانت درجة ديمقراطية المجتمع؛ غير انه بالإمكان تقيد تلك الوسائل والقائمين عليها أثناء تناول الأحداث؛ بسمة المهنية والموضوعية والمسؤولية والشفافية.

([1]) مصطفى حسان، عبدالمجيد البدوي، قاموس الصحافة والإعلام (بيروت: المركز الدولي للغة الفرنسية، ١٩٩١م) ص ١٧.

([2])http://freedomfoundationyemen.org/images/stories/Books/theprinciplesand_ethics_of_the_media_work.pdf 26-1-2015

خامساً: حرية الإعلام وسلامة الإعلاميين مكفولة دستورياً وقانونياً

تعمل وسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي في ظل ضمانات دستورية وقانونية تهدف إلى ضمان حرية واستقلال وسائل الإعلام، وتعتبر تلك الضمانات جزءاً حيوياً من البيئة الإعلامية الحرة – والتي من شأنها أن تكون ذات أهمية خاصة أثناء ممارسة أي نشاط ديمقراطي. ويفضل أن تعمل وسائل الإعلام تحت حماية قوية من الضمانات الدستورية والقانونية لحرية التعبير والوصول إلى المعلومات. وتختلف التقاليد القانونية اختلافاً كبيراً في هذا المجال، وتميل البلدان التي تطبق القانون العام نحو نهج يتميز بعدم وجود قوانين واضحة تنظم وسائل الإعلام، وتفترض أن وسائل الإعلام حرة في القيام بكل ما هو غير محظور صراحة في القانون، وتتطلب تقاليد القانون المدني، على النقيض من ذلك؛ تنظيماً قانونياً للنشاط الذي تقوم به وسائل الإعلام. ان وجود ضمانات دستورية وقانونية يؤدي إلى حماية التعددية في وسائل الإعلام، وتحد من تدخل الحكومة، وتساعد على تطوير المعايير والمهارات المهنية.

ويكتسب تأمين الأفراد والممتلكات في الإعلام أهمية قصوى في المجتمع الديمقراطي بهدف حماية العملية الديمقراطية. حيث ان الهجمات على الصحفيين والمنافذ الإعلامية تؤذي ما هو أبعد من الأفراد المستهدفين، فالهجمات لها توابع على المجتمع الإعلامي بأسره، وحيثما يعمل الإعلام كلسان حال للجمهور، فإن إسكات الإعلام يعني إسكات الجمهور. تتخذ الهجمات على الإعلام صوراً متعددة، قد يتعرض الصحفيون صراحة للرقابة من خلال سحب تراخيصهم، وحظر النشر، والسجن وغيرها من الوسائل، كما قد يشعرون بالضغط الذي يدفعهم لزيادة الرقابة الذاتية من خلال ضبط محتوى التغطية، أو من خلال اختيار عدم تغطية الأحداث أو القضايا على الإطلاق. من الهجمات الشائعة على الإعلام، رغم أنه لا يُبلّغ عنها في المعتاد، هو ما يحدث من خلال فصل العاملين في الإعلام، أو تهديدهم بالفصل، لتحقيق مكاسب سياسية أو شخصية. على الجانب المقابل، قد يشعر الصحفيون بأنهم تحت ضغط يدفعهم لتغطية موضوعات لا تريحهم(1).

- **وظيفة الإعلام في أوقات الأزمات والحروب في المجتمعات الديمقراطية**

تُعد حرية التعبير أحد حقوق الإنسان الأولية والأساسية في المجتمعات الديمقراطية، بما يعني أن لكل إنسان حق في أن يحمل الآراء الخاصة به ويعبر عن نفسه بدون قيود، كما أن له الحق أيضاً في تلقي ونقل المعلومات في كل وسائل الاتصال، ولكن توجد قيود على هذا الحق حتى في الأوقات العادية، وليس في أوقات الأزمات والحروب فقط، وذلك بهدف منع أي نوع من أنواع التحريض المختلفة، حيث ان تقييد هذا الحق في أوقات الأزمات والحروب هو من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وبسبب ذلك ترى الإعلاميين متواجدين أمام الصراع في تحقيق حرية التعبير أم الحفاظ على الأمن القومي للدولة، ويمكن ملاحظة ذلك من التناول الإعلامي الأمريكي أثناء وبعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م، وتناول الإعلام البريطاني بعد أحداث الفوضى في أغسطس ٢٠١١م.

(1) http://sabirbaban.0catch.com/media.htm10-2-2015.

ان هذه الوظيفة المركزية التي يؤديها الإعلام في أوقات الأزمات والحروب، تجد ان وسائل الاتصال تقطع برامجها العادية وتنشر معلومات عن الأزمة، حيث ان تغطية الأحداث وظيفة مهمة لأنها تعطي المشاهدين المعلومات الصحيحة والدقيقة والسريعة، وتمنع من تسرب معلومات خاطئة بين الجمهور. إضافة لحاجة المشاهدين الى المعرفة بما يدور من حولهم وخاصة في وقت الأزمات، هنالك حاجة لديهم لسماع تحليل حول الموضوع، مقابلات مع متخصصين يحاولون إعطاء تفسيرات لما يحدث، ما هي أبعاد وتأثيرات الحدث، ويحاول الإعلام في هذا الاطار المحافظة على استقرار الوضع القائم في الدولة، وبما يحول دون الانزلاق للأسوأ.

المبحث الثاني: الواقع الديمقراطي والإعلامي في اليمن

يُنظر الى الإعلام في المجتمعات الديمقراطية التي تشكلت حديثاً بأنه لا يحقق مصالح الشعب ولا يعكس آماله وطموحاته. ويرى البعض انه كلما تزايد الخلل والقصور في النظام السياسي الديمقراطي، كان مرجع ذلك تزايد الخلل والقصور في النظام الإعلامي، ومن ثم يدخل الأثنان في دائرة مفرغة ولا يُعرف أيهما المسئول عن تدهور الآخر، ولكن يُفترض البدء بتمهيد الطريق أمام الإعلام وهذا يتحقق من خلال ديمقراطية الإعلام والاتصال(١).

وفي الدول غير الديمقراطية عادة ما تحتكر الحكومة وسائل الإعلام من إذاعة وتليفزيون وصحافة، ووفق درجة سلطوية النظام واستبداده؛ تكون درجة السيطرة على وسائل الإعلام، فالنظم المستبدة عادة ما تفرض سيطرتها الكاملة على وسائل الإعلام ولا تسمح بالإعلام الخاص، وكلما تراجعت قبضة النظام على السلطة، تراخت قبضتها على وسائل الإعلام وتسمح بظهور الإعلام الخاص، وكلما سار النظام على طريق التحول الديمقراطي، تزايدت درجة تحرر الإعلام الحكومي وتطور دور الإعلام الخاص(٢). وهنا سوف يتم عرض للواقع الديمقراطي والإعلامي في اليمن.

أولاً: الواقع الديمقراطي في اليمن

تبنى النظامان السياسيان في شطري اليمن قبل إعلان إعادة الوحدة في٢٢مايو ١٩٩٠م فرض الحظر الشامل على التعددية الحزبية، ومنع الأحزاب من الإعلان عن نفسها أو ممارسة نشاطها بشكل رسمي وعلني، ففي الشمال حُرم النشاط الحزبي بنص دستوري(٣)، وفي الجنوب عَمد الحزب

---

(١) محمد طلعت طايع،"تأثير وسائل الإعلام على الفرد والمجتمع بين التوجيه والتحليل للتوعية والتثقيف" http://mkleit.wordpress.com/2015/02/01

(٢)عماد جاد، "دور الإعلام فى مراحل التحول الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، العدد٥٦. http://democracy.ahram.org.eg/News/1333/١١-١-٢٠١٥م

(٣) نصت المادة رقم (٣٩) من الدستور الدائم الصادر في الشطر الشمالي عام ١٩٧٠م؛ على أن " الحزبية بجميع أشكالها محظورة".

الاشتراكي اليمني الحاكم إلى عدم السماح بقيام أية أحزاب سياسية إلى جانبه، واستمر ذلك الحظر إلى ما قبل إعلان الوحدة بفترة قصيرة(١).

ومنذ الإعلان عن إعادة تحقيق الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، اعتمد النظام السياسي للجمهورية اليمنية، الديمقراطية خياراً سياسياً ونظام حكم للدولة اليمنية الجديدة، واعتُبر النهج الديمقراطي الأساس الذي يتم عبره ومن خلاله الوصول إلى السلطة، عبر صناديق الاقتراع في انتخابات عامة تنافسية تخوضها كافة الأحزاب والقوى الموجودة على ساحة العمل السياسي.

وقد جُسِّد النهج عملياً على أرض الواقع من خلال إجراء عدد من العمليات الانتخابية المتعاقبة؛ بدءاً بالانتخابات النيابية التي أجريت في الأعوام ١٩٩٣م و ١٩٩٧م و٢٠٠٣م، ومروراً بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في الأعوام ١٩٩٩م و٢٠٠٦ و٢٠١٢م، وصولاً إلى انتخابات السلطة المحلية في عامي ٢٠٠١م و٢٠٠٦م، غير أن المتتبع لمسار العمليات الانتخابية سيستشف أنها تأثرت – بشكل أو بآخر – بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي رافقت مراحلها المختلفة(٢).وعلى النحو التالي:

أ- الواقع الديمقراطي خلال المرحلة الانتقالية ١٩٩٠-١٩٩٣م

بموجب اتفاقية إعلان الوحدة اليمنية، تم تشكيل أول مجلس نواب لدولة الوحدة خلال الفترة الانتقالية (١٩٩٠-١٩٩٣م) من كامل أعضاء مجلس الشورى (في الشمال) (١٥٩) عضواً، ومجلس الشعب الأعلى (في الجنوب) (١١١)عضواً، بالإضافة إلى (٣١) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة(٣)، كما تم تشكيل أول حكومة بعد الوحدة من حزبي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

ومن أهم ما اتسمت به هذه المرحلة، هو ذلك الانفجار الحزبي الهائل "الذي شكل حراكاً سياسياً في بيئة المجتمع اليمني، بكل فئاته وقواه الاجتماعية والدينية والسياسية والاقتصادية، وتبلور أبرز مظاهره بعد أن شرعت الأحزاب السياسية التي كانت تعمل بشكل سري، في الإعلان عن وجود كياناتها التنظيمية إلى جانب حزبي السلطة"(٤)، إذ قُدر عدد الأحزاب والتنظيمات

---

(١) انظر: نشوان محمد السميري، التعددية السياسية في اليمن أسس التجربة وحدود الممارسة (صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م) ص ١٨٣.

(٢) احمد محمد هادي دغار، الانتخابات العامة في الجمهورية اليمنية... دراسة تحليلية في تأثير عوامل البيئة الداخلية (لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧م) ص ٦.

(٣) الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية، اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية و تنظيم الفترة الانتقالية، المادة رقم ٣.

(٤) التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن٢٠٠٠ (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م) ص ٢٢.

السياسية حتى منتصف عام ١٩٩١م بـ (٣٨) حزباً وتنظيماً سياسياً(١)، وبلغت مع نهاية المرحلة الانتقالية (٤٦) حزباً وتنظيماً سياسياً.

أما ما يخص الأداء الحزبي خلال المرحلة الانتقالية، فيمكن القول بأن تلك الأحزاب واجهت حالة ارتباك نتيجة التحول الفجائي إلى حالة التعددية والعلانية، فالأحزاب التي كانت حاكمة واجهت ارتباكاً نتيجة تعودها في السابق على غياب المنافسة من خارج الحزب، والتفرد بالسلطة، والتعود على استخدام العنف ضد كل من هو معارض، وبات عليها في ظل الوضع الجديد أن تتكيف مع ضرورات التعددية وشروطها التي تفرض التنوع والاختلاف والحوار ووجود المنافس الحزبي، أما أحزاب المعارضة – التي كانت في غالبيتها أحزاباً سرية – فوضعها لا يقل إرباكاً، إذ عانت هي الأخرى عدة تشوهات، مثل حصر القرار في يد عناصر محدودة أو ارتكازها على أساليب المناورة والتآمر ولم تتعود على الاحتكاك بالجماهير، كما أن طبيعتها السرية كانت تفقدها انتماءات عناصر مثقفة وواعية(٢).

وجاءت نتيجة الانتخابات النيابية الأولى التي جرت في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م معلنة ظهور واقع سياسي جديد في اليمن، تمثل في صعود أحد الأحزاب السياسية المعارضة إلى السلطة (التجمع اليمني للإصلاح)، كما أنها أتت غير ملبية لرغبات وطموحات أحد الحزبين الحاكمين (الاشتراكي اليمني) إذ أحتل المرتبة الثالثة بعد كل من (المؤتمر الشعبي العام) و (التجمع اليمني للإصلاح)، الأمر الذي نتج عنه قيام خلافات سياسية، أدت إلى ظهور صراع سياسي حاد بين تلك القوى، انتهى باندلاع حرب صيف ١٩٩٤م.

ب- الواقع الديمقراطي خلال المرحلة ١٩٩٣-١٩٩٧م

تعتبر الانتخابات النيابية الأولى التي أُجريت في ٢٧ إبريل ١٩٩٣م نقطة تحول محورية في مسيرة العلاقات الحزبية اليمنية، فعلى إثر إعلان نتائج الانتخابات وحصول المؤتمر الشعبي العام على المرتبة الأولى يليه التجمع اليمني للإصلاح ومن ثم الحزب الاشتراكي اليمني، بالإضافة إلى فوز خمسة أحزاب أخرى شكلت مجتمعة الخارطة الحزبية في مجلس النواب الجديد. بدأت بوادر أزمة سياسية عندما شعر الحزب الاشتراكي الذي كان يحكم الجنوب (سابقاً) بنسبة ١٠٠٪ حتى مايو ١٩٩٠م، وانخفضت مشاركته في السلطة بنسبة ٥٠٪ خلال الفترة من منتصف عام ١٩٩٠ إلى منتصف عام ١٩٩٣م، وشعر بأن نصيبه في الحكم انخفض مرة أخرى إلى ٣٠٪ خلال فترة قصيرة لم تتجاوز الثلاث سنوات، وذلك كنتيجة طبيعية لمشاركة التجمع اليمني للإصلاح في السلطة، حيث تشكل بموجب نتيجة الانتخابات النيابية: مجلس رئاسة جديد تكون من ممثلي الأحزاب الثلاثة، وهيئة رئاسة مجلس النواب، وأول حكومة ائتلافية ثلاثية تعرفها البلاد.

---

(١) سعيد أحمد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة (صنعاء: مركز الأمل للدراسات و النشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م) ص٦٠٤ .

(٢) د. حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م) ص٢٥٦،٢٥٧.

ورغم استكمال إعادة تشكيل الهيئات الدستورية في ضوء نتائج الانتخابات النيابية؛ إلا أن أعراض الأزمة السياسية (بين أحزاب الائتلاف) بدأت سريعاً في التوسع والتأثير في جميع مناحي الحياة ووصل الجهاز الإداري للدولة إلى مرحلة الشلل الكامل، وهو ما عزز الاعتقاد بأن قرار الانفصال قد اتخذ فعلاً في وقت مبكر(١)، من قبل قيادة الحزب الاشتراكي.

وتحول الصراع السياسي إلى نزاع عسكري مسلح في ٤ مايو ١٩٩٤م بين الحزب الاشتراكي اليمني ومعه بعض القوى السياسية من جهة، والمؤتمر الشعبي العام ومعه التجمع اليمني للإصلاح وعدد من الأحزاب من جهة أخرى، وحُسم الصراع في ٧ يوليو ١٩٩٤م بهزيمة الحزب الاشتراكي وخروجه من السلطة، وتم على إثر ذلك إعادة تشكيل بعض الهيئات الدستورية بعد تعديل الدستور في نهاية شهر سبتمبر ١٩٩٤م وإلغاء مجلس الرئاسة وانتخاب "علي عبد الله صالح" رئيساً للجمهورية، كما تشكلت حكومة جديدة من حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح فور انتهاء الحرب في صيف ١٩٩٤م(٢)، معلنة بذلك عن خارطة حزبية جديدة، وقيام نمط جديد من العلاقات الحزبية اليمنية.

تغير الواقع السياسي اليمني بعد انتهاء حرب صيف ١٩٩٤م، الأمر الذي عكس نفسه على واقع البيئة الانتخابية، حيث خرج "الحزب الاشتراكي اليمني" من السلطة لأول مرة منذ تأسيسه في سبعينيات القرن الماضي، وأصبحت الحكومة تتكون من حزبين (المؤتمر والإصلاح) بعد أن كانت تضم ثلاثة أحزاب، وبخروج "الحزب الاشتراكي اليمني" من السلطة بدأ الخلاف يظهر شيئاً فشيئاً بين حزبي السلطة، وازداد الخلاف حدة في منتصف عام ١٩٩٦م بعد أن صرح "المؤتمر الشعبي العام" بأنه يسعى للحصول على الأغلبية المريحة في انتخابات عام ١٩٩٧م، وهو ما يعني الانتقال من حكومة الائتلاف إلى حكومة الحزب الواحد، واعتبر "التجمع اليمني للإصلاح" نفسه مستهدفاً بهذا التصريح لإبعاده عن الحكم في المرحلة القادمة(٣)، وعلى ضوء ذلك بدأت تتحدد مواقف الأحزاب السياسية من المشاركة في الانتخابات.

ج- الواقع الديمقراطي خلال المرحلة ١٩٩٧-٢٠٠٣م

جاءت نتائج الانتخابات النيابية الثانية لتكشف النقاب عن فوز المؤتمر الشعبي العام بأغلبية المقاعد البرلمانية، حيث حصل على (١٨٩) مقعداً، ليحتل المرتبة الأولى وبنسبة ٦٢,٥٪، وفاز التجمع اليمني للإصلاح بـ (٥٣) مقعداً، وبنسبة ١٧,٧٪ ليحتل المرتبة الثانية، والوحدوي الناصري بـ (٣) مقاعد وبنسبة ١٪، والمستقلون بـ (٥٤) مقعداً وبنسبة ١٨٪، وحزب البعث العربي الاشتراكي فاز

(١) د. أحمد البشاري، الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية وثائقية لبرامج العمل السياسية، كتاب الثوابت (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م) ص٧.

(٢)نفس المرجع، ص٧.

(٣) محمد الفرح، انتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الأحزاب ١٩٩٣- ٢٠٠٣م (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٥م) ص– ص ١٥٠- ١٥٤.

بمقعدين وبنسبة ٠,٦٦٪(١)، وبناءاً على هذه النتيجة تم تشكيل الحكومة من حزب الأغلبية (المؤتمر الشعبي العام) وخرج الإصلاح إلى صفوف المعارضة.

ويمكن رصد أهم التطورات السياسية خلال المرحلة ١٩٩٧ – ٢٠٠٣م في أربعة أحداث جرت على الساحة السياسية، وهي: الانتخابات الرئاسية التي تمت في ١٩٩٩/٩/٢٣م، وكذا التعديلات الدستورية وانتخابات المجالس المحلية التي أجريت في ٢٠٠١/٢/٢٠م، والانتخابات النيابية الثالثة التي أجريت في ٢٧إبريل ٢٠٠٣م.

صدر القرار الجمهوري بدعوة الناخبين للتوجه إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية يوم ٢٣ /١٩٩٩/٩م، جرت الانتخابات وأسفرت نتائج الفرز عن الفوز الساحق للرئيس "علي عبد الله صالح" وبنسبة ٩٦.٣٪ من إجمالي من أدلوا بأصواتهم. ويمكن القول بأن اشتراط الدستور تزكية ١٠٪ على الأقل من أعضاء مجلس النواب لأي شخص يرغب في ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية، قد أفقد هذه الانتخابات فعالية وجدية التنافس، وحصرت المنافسة بين اثنين فقط، ولكن بالرغم من هذا يعد إجراء الانتخابات الرئاسية خطوة مهمة في حد ذاتها، كونها ترسي المبادئ والأعراف والتقاليد الديمقراطية.

وفي ٢٠٠١/٢/٢٠م تمت عملية الاستفتاء الشعبي على الدستور، والتي تزامنت مع انتخابات المجالس المحلية في يوم واحد، وقد شارك في عمليتي الاستفتاء والانتخابات المحلية كافة الأحزاب المتمتعة بالصفة القانونية من لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسية البالغ عددها (٢٢) حزباً وتنظيماً سياسياً. ونظراً لتزامن إجراء انتخابات المجالس المحلية مع إجراء عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وفي وقت واحد، فان هذا الأمر أدى إلى نوع من الإرباك سواء للأحزاب السياسية أو الناخبين، حيث أن العملية أصبحت مركبة لثلاثة أنواع انتخابية تجرى في وقت واحد، حيث تعامل الناخب مع ثلاث بطائق اقتراع، الأولى يحدد بها موقفه من التعديلات الدستورية والثانية والثالثة يحدد بها ممثليه لمجالس المحافظات والمديريات، ولم يختلف الأمر بالنسبة للأحزاب السياسية، خاصة في ظل وجود اختلاف بينها تجاه موضوع التعديلات الدستورية، حيث أصبحت جهودها مشتتة بين موقفها من التعديلات الدستورية، وحرصها على الفوز بالمقاعد في المجالس المحلية، وعلى هذا الأساس تعاملت الأحزاب مع الناخبين. وقد حصل مشروع التعديلات الدستورية على الأغلبية المطلوبة وبنسبة ٧٢.٩١٪ من إجمالي من أدلوا بأصواتهم.

د- الواقع الديمقراطي خلال المرحلة ٢٠٠٣-٢٠١١م

اتسم الواقع السياسي الذي جرت في إطاره الانتخابات النيابية الثالثة لعام ٢٠٠٣م بنوع من الاختلاف والتباين عن ذلك الواقع الذي جرت في إطاره انتخابات عام ١٩٩٣م وانتخابات عام ١٩٩٧م، حيث جرت الأولى في ظل حكومة ائتلاف ثنائي بين حزبي "المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني"، وجرت الثانية في ظل حكومة ائتلاف ثنائي بين حزبي "المؤتمر الشعبي العام،

(١) محمد حسين الفرح، الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن ١٩٩٧م "دراسة تحليلية وثائقية مقارنة بانتخابات ١٩٩٣م" (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م) ص١٣٢.

والتجمع اليمني للإصلاح"، أما انتخابات عام ٢٠٠٣م فقد جرت في ظل حكومة انفرد بتشكيلها حزب "المؤتمر الشعبي العام" نتيجة لحصوله على الأغلبية المطلقة في انتخابات عام ١٩٩٧م. حيث أدت تلك النتيجة إلى قيام المؤتمر الشعبي العام بتشكيل الحكومة بشكل منفرد، وخروج حزب الإصلاح إلى صفوف أحزاب المعارضة، لترتسم صورة مختلفة لنمط العلاقات الحزبية اليمنية، وتتكون معادلة حزبية جديدة، أسهمت معطيات الواقع السياسي وطبيعة العلاقات الحزبية السائدة قبل الانتخابات في تحديد طرفيها، إذ احتل المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) طرفها الأول، فيما شغل حزب التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني ومعهما بقية أحزاب المعارضة الطرف الآخر، واستمرت الحالة الحزبية اليمنية على هذه الشاكلة حتى تاريخ إجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية الثانية في العام ٢٠٠٦م.

نظمت الانتخابات اليمنية الرئاسية والمحلية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م، بموجب الدستور المعدل في آخر صيغة في العام ٢٠٠١م، وقانون الانتخابات العامة للعام ٢٠٠١، إضافة الى اللوائح التنفيذية الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات. ويمكن اعتبار عقد الانتخابات الرئاسية والمحلية مؤشراً على التزام اليمن بالعملية الديمقراطية. ويذكر أن هذه الانتخابات هي السادسة منذ توحيد اليمن في العام ١٩٩٠، حيث عقدت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في العام ١٩٩٩، والانتخابات المحلية في العام ٢٠٠١، وكانت الانتخابات النيابية الأولى قد عقدت في العام ١٩٩٣وكما سبق ذكره.

وشهدت الانتخابات الرئاسية والمحلية عملية تنافس مفتوحة وهو ما يمثل معلماً في التطور الديمقراطي في اليمن، واستفادت الانتخابات من الاشتراك الكامل لجميع الأحزاب السياسية، وكان من العلامات البارزة فيها درجة الحرية التي تمتع بها جميع المرشحين في التجمع والتعبير عن وجهات نظرهم، حيث كانت المرة الأولى في التاريخ السياسي اليمني والإقليمي يواجه رئيساً حالياً تحدياً حقيقياً في صناديق الاقتراع. وعلى الرغم من المصاعب الجغرافية واللوجستية والأمنية الموجودة في اليمن؛ إلا أن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء أدارت الانتخابات بشكل كفء وتم إقامة الحملات الانتخابية في مختلف أرجاء البلد(١).

ومثلت تلك الانتخابات منافسة حقيقية وتحدياً جدياً للرئيس اليمني، حيث تنافس في هذه الانتخابات خمسة مرشحين، وهو تطور نوعي ربما لم يسبق اليمن فيه سوى الانتخابات الرئاسية الفلسطينية التي ترشح فيها سبعة مرشحين. وأتيح للناخبين الاختيار بين مرشح حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وبين مرشح أجمعت عليه ما اصطلح على تسميتها بأحزاب "اللقاء المشترك"، وهذه الأحزاب، هي: الحزب الاشتراكي اليمني، حزب التجمع اليمني للإصلاح، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الحق. وخاض الطرفان الرئيسيان ممثلين بمرشح الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) الرئيس علي عبدالله صالح، ومرشح أحزاب "اللقاء المشترك" فيصل بن شملان وثلاثة مرشحين آخرين، معركة انتخابية حقيقية من خلال برنامجين حاول كل طرف من المتنافسين استمالة الناخبين اتجاه برنامجه، بينما تنافس في

(١) http://www.ihec.iq/ihecftp/Research-and-Studies/Electronic-Library/59.pdf ٩-٢-٢٠١٥م.

الانتخابات المحلية أكثر من عشرين الف مرشح، ولوحظ ان تمثيل النساء كان متدنياً ولم يبلغ نسبة ١.% (١).

ويلاحظ ان الإطار القانوني لهذه الانتخابات يلبي بشكل كبير المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، حيث يحتوي القانون على ضمانات لحماية الحريات والحقوق الأساسية المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية وضمان استقلالية اللجنة العليا للانتخابات، إلا أن هناك أمثلة كثيرة على عدم تنفيذ أو إنفاذ الإطار القانوني بالشكل الصحيح. أن هذه التطورات الكبيرة والإيجابية يجب أيضاً أن تؤخذ بعين الاعتبار، في ظل العديد من نقاط الضعف الأساسية والكبيرة في الهياكل السياسية والإدارية في اليمن، والتي أثرت سلباً على الطبيعة الديمقراطية للجوانب الرئيسية من العملية الانتخابية، ويذكر على الأخص أن عملية إعلان النتائج فقدت مصداقيتها ولم يكن بالإمكان الثقة في دقة النتائج النهائية، نظراً لاستخدام موارد الدولة بشكل غير عادل من قبل أصحاب المناصب، كما تم استثناء المرأة بشكل شامل من العملية. ومن المهم أن يتم معالجة جوانب النقص هذه من أجل أن تحقق الانتخابات المستقبلية تطورات أخرى في الإصلاح الديمقراطي في اليمن، والشيء الهام أنه يجب اتخاذ خطوات مستمرة تهدف إلى تعزيز وعي الجمهور بالعملية الديمقراطية، من خلال التعليم العام وتثقيف الناخبين بالإضافة إلى تطوير القدرات المؤسسية للجنة العليا للانتخابات والوزارات الحكومية المختصة(٢). أما بالنسبة للانتخابات النيابية المفترض إجراؤها في عام ٢٠٠٩م؛ فقد تم تأجيلها لمدة عامين بسبب احتدام الخلاف بين حزب المؤتمر الشعبي وأحزاب اللقاء المشترك على قضايا عدة؛ منها تعديل الدستور، وقانون الانتخابات، وزاد من صعوبة إجرائها أيضاً توتر الوضع في المحافظات الجنوبية، وإعلان الحراك الجنوبي مقاطعة تلك الانتخابات حال إصرار السلطة على الشروع في تنفيذها.

٥- الواقع الديمقراطي ٢٠١١-٢٠١٤م

مثّل العام ٢٠١١م مفصلاً مهماً في التاريخ السياسي العربي المعاصر، حيث أصبحت معظم النظم السياسية العربية تحت ضغط الداخل وفرض مخططات الخارج، وكانت النتيجة اندلاع ما عُرف بـ "ثورات الربيع العربي" التي شملت عدداً من الدول العربية ومنها اليمن. اخذ النموذج اليمني مساراً مغايراً لما تم اتباعه في الدول الأخرى، فبحكم قربها وتلاصقها الجغرافي لدول الخليج العربي؛ وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية، تم طرح المبادرة الخليجية والتوقيع عليها من المكونات السياسية المختلفة في الرياض بتاريخ ٢٣-١١-٢٠١١م؛ تلك المبادرة التي حدّدت لليمن مسار الانتقال الآمن، مقارنة بالهزات والاختلالات التي كانت محتملة في حال فشلها، وذلك بحكم الخصوصية القبلية للمجتمع اليمني. فقد قامت دول الخليج العربي وفي مقدمتها العربية السعودية بدور حاسم في الضغط على النظام في اليمن لإحداث التحول سلمياً، وساعد على ذلك

(١) تقرير المجموعة العربية لرقابة الانتخابات حول الانتخابات اليمنية الرئاسية والمحلية http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=331

(٢) تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، اليمن ٢٠٠٦ التقرير النهائي عن الانتخابات الرئاسية والمحلية (نسخة اليكترونية) ص ٥.

الإجماع الإقليمي والدولي بضرورة إنفاذ المبادرة الخليجية والتي تم تعزيزها بعدد من القرارات الصادرة من مجلس الأمن، احدها وضع اليمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إن أحد أبرز معوقات التحول الديمقراطي في اليمن خلال هذه المرحلة يتمثل في التزامن بين معضلتي بناء الدولة الحديثة، وتأسيس الديمقراطية. ورغم تعدد التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة في اليمن، إلا أن أبرزها يتمثل في ضعف أجهزة الدولة ومؤسساتها من ناحية، وتزايد ظهور الجماعات المسلحة المدعومة من اطراف خارجية وداخلية (بعضها من أحزاب سياسية) ويمارسون العنف –والقتل- ضد الدولة والمجتمع من ناحية أخرى.

وتنفيذاً لبنود المبادرة الخليجية، تم تشكيل حكومة وفاق وطني مناصفة بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك. كما تم إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في ٢١-٢-٢٠١٢م خاضها "عبدربه منصور هادي" منفرداً دون منافس كمرشح توافقي بحسب بنود المبادرة، والذي اصبح رئيساً للجمهورية، ويشغل في الوقت ذاته النائب الأول لرئيس حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي يتزعمه الرئيس السابق "علي عبدالله صالح".

وقد كان من إفرازات أحداث عام ٢٠١١م في اليمن؛ ظهور فاعل سياسي جديد على الساحة السياسية هو "حركة انصار الله" الحوثيين، الذين سبق وان خاضوا ست حروب مع السلطة في اليمن بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٩م، حيث وفرت لهم أحداث ٢٠١١م الانضمام إلى ساحة التغيير بصنعاء، واستطاعوا ان يفرضوا انفسهم كمكون سياسي مؤثر في مجريات العمل السياسي على الساحة الوطنية. كما ظهر أيضاً "الحراك الجنوبي السلمي" في المحافظات الجنوبية، واصبح ضمن المكونات السياسية الفاعلة، رغم انه بدأ نشاطه في عام ٢٠٠٧م وكانت مطالبه في البداية حقوقية ثم تحولت إلى مطالب سياسية.

وفي ١٨-٣-٢٠١٣م بدأت فعاليات "مؤتمر الحوار الوطني الشامل" الذي ضم إلى جانب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه؛ كل من: حركة انصار الله، والحراك الجنوبي السلمي، والشباب، والمرأة وغيرهم. وقد تضمنت المحاور الرئيسية التي تناولها المتحاورون، معظم القضايا وفي مقدمتها القضية الجنوبية، وقضية صعدة، وشكل الدولة، والجيش والأمن، وغيرها من القضايا.

انتهى الحوار الوطني الذى جاء تنفيذاً للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية بتوقيع وثيقة ختامية في مطلع عام ٢٠١٤م، تضمنت خارطة طريق للمستقبل، وحلولاً للمشكلات الرئيسية التي تعانى منها البلاد. لكن التحدي الأكبر يتمثل في مدى قدرة السلطة الحاكمة على تنفيذ بنود هذه الوثيقة، خاصة أن اليمن شهد – ويشهد- في مرحلة ما بعد على عبد الله صالح تصاعداً كبيراً في حدة الصراعات الداخلية المسلحة التي جرت – وتجرى- في مناطق عديدة من البلاد، وهى صراعات تحدد مساراتها وتغذيها عوامل داخلية عديدة، قبلية وحزبية وجهوية، فضلاً عن دور العامل الخارجي. وقد برز في هذا الإطار، دور الحوثيين الذين يتمركزون في شمال اليمن، حيث خاضوا خلال الأشهر القليلة الماضية مواجهات مسلحة ضد السلفيين، وضد مسلحي قبائل حاشد،

وحققوا تقدماً في هذه المواجهات(١)، وتمكنوا من دخول العاصمة صنعاء، والانتشار في عدة محافظات (حتى تاريخ إعداد هذا البحث).

وعلى الرغم من مشاركة الأحزاب السياسية الرئيسية في الحوار الوطني، الذى أسفر عن إقرار وثيقة هامة على نحو ما سبق ذكره، إلا أن من يؤثر بالدرجة الأولى في تشكيل مسارات المشهد السياسي والأمني في اليمن –حتى تاريخ إعداد هذا البحث- ليس الأحزاب، بل القوى التي تمتلك السلاح، وبعض التكوينات القبلية الكبيرة.

القبيلة والواقع الديمقراطي في اليمن سعى كل من القبيلة والأحزاب السياسية بعد إعلان الوحدة اليمنية؛ سعى كل منهما لكسب ولآء الآخر، من ناحيتها أدركت القبيلة أنه من الأهمية بمكان التأقلم مع الواقع السياسي الجديد إذا ما أرادت تحقيق مصالحها واستمرار نفوذها في الحياة السياسية، ورأت أن ذلك سوف يتحقق من خلال الانتماء للأحزاب السياسية. أما الأحزاب فإنها تدرك جيداً أن المجتمع اليمني مجتمع قبلي، وأن القبيلة كانت ولا تزال من أكثر مكونات المجتمع تأثيراً في الحياة السياسية والاجتماعية، وأنه من الصعوبة بمكان التنكر للقبيلة والجري وراء الخطاب النظري الرافض للمؤسسات التقليدية، وأنه ليس أمامها إذا ما أرادت بناء قاعدة اجتماعية لها سوى اللجوء إلى القبيلة(٢).

وتشير بعض الدراسات إلى انه على الرغم من تصنيف القبيلة في اليمن ضمن البنى التقليديةٍ؛ إلا انه في ظل غياب أو تغييب مؤسسات المجتمع المدني الحديثة، فان القبيلة كانت تؤدي - مرحليا- بعض وظائف الحزب السياسي ومهامه في مواجهة السلطة، والقيام بتجميع مصالح الأفراد والتعبير عنها، وبعد الإقرار بعلنية تكوين الأحزاب والتحول إلى نظام التعدد الحزبي، لم ترفض القبيلة اليمنية فكرة التحديث الاجتماعي والسياسي وقيمه بشكل مطلق، إذ قبلت بوجود الأحزاب السياسية وتعايشت معها، ابتداءً من اشتراك أفرادها في عضوية الأحزاب السياسية، وانتهاءً بترؤس البعض منهم لأحزاب لها وزن في ساحة العمل الحزبي(٣).

وأتت مشاركة القبيلة اليمنية في الحياة السياسية وفقاً لثقافتها السياسية وتقاليدها وأعرافها القبلية السائدة، وكانت مشاركة أفراد القبائل اليمنية في الانتخابات العامة مرتفعة، على الرغم من ارتفاع نسبة الأمية في أوساطهم، وقد أتت مشاركتهم وفقاً لثقافة داعي القبيلة أو تلبية لمنطق نداء الحزب عبر داعي القبيلة، ولم يكن التصويت القبلي في الانتخابات بالضرورة للحزب أو لبرنامجه الانتخابي، بل لشخص المرشح ومدى اقترابه من قبيلته أو ابتعاده عنها، فكلما اقترب المرشح من قبيلته ومصالحها حصد جُل أصواتها، فالكثير صوت للمرشح باعتباره مرشح القبيلة لا لكونه مرشح الحزب وإن انضم إليه(٤).

---

(١) د. حسنين توفيق إبراهيم، "معوقات التحول الديمقراطي في دول «الربيع العربي" مجلة الديمقراطية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٥٥، ٢٠١٤م).

(٢) د. احمد محمد هادي دغار، أثر المتغيرات القبلية والحزبية على الانتخابات النيابية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩م) ص ١٧٣.

(٣) محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٩٠م، رسالة ماجستير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٥م)ص٢٧٦.

(٤) د. محمد محسن الظاهري، القبيلة والتعددية السياسية في اليمن ١٩٩٠-١٩٩٧، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٣م) ص ص ٢٧٨، ٢٧٩.

وحيث أن اليمن هي الدولة الوحيدة في الجزيرة العربية التي يكفل دستورها الديمقراطية التمثيلية، فإنها تعتبر نموذجاً مستقبلياً هاماً لتطور الديمقراطية في المنطقة. إلا انه وبالرغم من وجود أحزاب سياسية مؤسسة جيداً وقادرة على العمل بشكل منفتح؛ مع ذلك، وانعكاساً للتجمعات القبلية التقليدية التي تتخلل العديد من فئات المجتمع اليمني، فإن الدور المؤثر والرئيسي في صنع القرار السياسي يميل إلى أن يكون بأيدي الشيوخ والقادة القبليين، بدلاً من الأحزاب السياسية، وسيستمر ذلك ما لم تغير تلك الأحزاب من نهجها وممارستها للعمل السياسي والحزبي. أيضاً تعتبر المصالح القبلية جانباً أساسياً من العملية السياسية في اليمن، وعلى الأخص أثناء فترة الانتخابات، حيث يصبح دعم القبيلة حاسماً من أجل الحصول على أصوات أفرادها.

ثانياً: الواقع الإعلامي في اليمن

سعى النظام السياسي (بشقيه الرسمي وغير الرسمي) في اليمن الى فرض الهيمنة والسيطرة على وسائل الإعلام بغرض صرفه عن القيام بدوره في مراقبة النظام وكشف أخطائه وانتقاده، فعلى الصعيد الرسمي يُضيّق الخناق على وسائل الإعلام عن طريق القوانين واللوائح، والسيطرة والتحكم في الإعلام الحكومي وجعله في خدمة السلطة، أما الجانب غير الرسمي، فيتم من خلال سيطرة المالك (حزب أو أفراد) ويتحكم في سياسات الوسيلة الإعلامية لصاح أفكاره وأهوائه واتجاهاته. بمعنى؛ ان واقع وسائل الإعلام في اليمن ليست متحررة فهي إما تحت سيطرة السلطة أو المالك. ولذا لا يمكن عزل الواقع الإعلامي الراهن بمؤشراته السلبية والإيجابية عن الواقع الدستوري والقانوني والسياسي والثقافي الذي شكل بيئة للإعلام اليمني، والذي ترافق مع توحد اليمن السياسي عام١٩٩٠م، ويمكن عرض ذلك الواقع كما يلي:

أ- الواقع الدستوري والقانوني

يكفل الدستور الحالي للجمهورية اليمنية، والذي تم الاستفتاء عليه في العام ٢٠٠١م حق حرية التعبير، إضافة إلى حقوق متعلقة به، و ذلك وفق نص المادة (٤٢) التي تنص على ان "لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير، في حدود القانون"(١).

ويضمن الدستور حقوقاً أخرى مرتبطة بحق حرية التعبير، مثل حق المشاركة في الحقوق السياسية والعمل والاتحادات، وأيضاً الحقوق العلمية والثقافية وغيرها(٢). إلا أن نص المادة (٥٨) من الدستور تنص على أن هذه الحقوق يجب ألا تمارس بطريقة معارضة للدستور، بل بطريقة تخدم أهداف الدستور. وتعتبر صياغة تلك المادة الدستورية صياغة غامضة يمكن أن تخضع لتفسيرات متعددة وتعسفية ضد حرية الرأي والتعبير.

(١) دستور الجمهورية اليمنية لعام ٢٠٠١م، المادة (٤٢).

(٢) انظر: نص المادة رقم (٥٨) من دستور الجمهورية اليمنية لعام ٢٠٠١م.

وبالنسبة للجانب القانوني؛ فإن القانون رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠م بشأن الصحافة والمطبوعات، يفرض قيوداً قاسية وصعبة المنال على حرية الإعلام ويوفر المجال لإمكانية سجن الصحفيين. تتضمن المادة (١٠٣) من القانون قائمة بعدد من القيود على الإعلاميين التي يجب أخذها بعين الاعتبار. وتنطبق هذه المحظورات على كل الموظفين في: مناصب مسؤولة في الصحيفة، الإذاعة والتلفاز وأصحاب الصحف ورؤساء التحرير وأصحاب المطابع ودور النشر والصحفيين. وكل من يخالف المحظورات يمكن تغريمه أو الحكم عليه بسنة سجن، في أقصى الحالات من دون التحيز إلى أي عقوبة أشد تحت قانون آخر، أو يحاكم أمام مكتب المدعي العام للصحافة والمطبوعات، المؤسس في العام ١٩٩٣م. ومن العقوبات الأخرى التي ينص عليها القانون يأتي إقفال الصحف أو تعليق عملها ومصادرة النسخ ومنع ممارسة مهنة الصحافة(١).

وتنص المادة (٣) من قانون الصحافة والمطبوعات على أن الوصول إلى المعلومات هو أحد حقوق المواطنين اليمنيين. ويعاد التأكيد على هذا المبدأ في المادة (١٦)، التي تذكر أن للصحفي الحق في التمعن في التقارير الرسمية والوقائع والمعلومات والبيانات، وأنه على السلطات التي تملك تلك المواد أن تمكّن الصحفي من معرفة وجودها واستعمالها. وتضمن المادة (١٤) من قانون الصحافة والمطبوعات حق الصحفيين في الحصول على المعلومات والأخبار والبيانات والإحصاءات من مصادرها وفي نشرها أو عدم نشرها(٢). مع ذلك، (في معظم الأحيان) تقريباً يواجه الصحفيون الذين يطلبون المعلومات من السلطات، نقصاً في الاستجابة والتعاون. ونادراً ما يتم تلبية طلباتهم، حتى في حالة المسائل غير السياسية والتي تبدو غير خطيرة. ويبقى الإذعان لهذه المبادئ الإيجابية قليلاً في الممارسة. وإن غياب التطبيق التشريعي يعني عدم وجود إجراءات معترف بها لطلب الوصول إلى السجلات الرسمية أو مهلة للإجابة على هذه الطلبات. ومنذ عام ٢٠١١م هناك عدد من وسائل الإعلام (وبصورة خاصة القنوات الفضائية) التي تباشر عملها دون أي مصوغ قانوني.

ب- الواقع السياسي

تعتبر الديمقراطية في اليمن مفهوماً جديداً نسبياً، حيث إن الدولة نظمت الانتخابات التشريعية الأولى في أبريل ١٩٩٣م والانتخابات الرئاسية الأولى في سبتمبر ١٩٩٩م، أي تسعة أعوام بعد إعادة توحيد شمال اليمن وجنوبها. في الوقت ذاته، تم إنشاء صحف مستقلة ومعارضة تبنت صوتاً معارضاً لم يكن مسموعاً في المنطقة من قبل. إلا أن هذه التطورات الإيجابية تراجعت عقب هجمات ١١ سبتمبر في العام ٢٠٠١م عندما قامت اليمن؛ التي كانت قد اصطفت بقرب الولايات المتحدة الأمريكية كحليف لها في" حربها ضد الإرهاب"، باعتقال مئات الأفراد المشتبه بكونهم أعضاءً في القاعدة. وأثناء هذه العملية، ضايقت السلطات الصحفيين الذين غطوا هذه الاعتقالات واستجوبتهم كما سجنت بعضاً منهم. وبما أنه تم تحذيرهم من عدم الاستمرار بكتابة التقارير عن هذه المسائل الأمنية، بدأ الصحفيون بتطبيق رقابة ذاتية خوفاً

(١) انظر: نص المادتين (١٠٣، ١٠٤) من القانون رقم ٢٥ لعام ١٩٩٠م،بشأن الصحافة والمطبوعات.

(٢) انظر: نص المواد (١٤،١٦،٣) من قانون الصحافة والمطبوعات، المرجع السابق.

من أن يتهموا بدعم الإرهاب. ومع الهدوء البطيء لموجة الاعتقالات، بدأ الصحفيون بالتأكيد مجدداً على حقهم في حرية التعبير، إلا أنهم واجهوا المضايقات والاعتداءات الجسدية والاعتقالات والسجن من قبل قوى الأمن والقضاء. وفي حين وصل القمع ذروته في العام ٢٠٠٥م ، فان الاعتداءات ضد الإعلاميين تواصلت وتكررت على نطاق يعطي أسباباً كافية للقلق(١).

وأثناء فترة الانتخابات؛ تتولى اللجنة العليا للانتخابات، بموجب القانون، مسئولية الإشراف على جميع وسائل الإعلام الحكومية، كما أنه على اللجنة أن تتبنى اللوائح والأنظمة التي تحكم الدعاية الانتخابية، وأن تعطي جميع المرشحين الحق في عرض برامجهم السياسية. يحق لجميع المرشحين الوصول بشكل متساوي إلى وسائل الإعلام ويتوجب أن يُعطى جميع المرشحين وقت متساويا في وسائل الإعلام المملوكة للدولة، ويقع المرشحون تحت طائلة الالتزام بتقديم برامجهم بدون تشويه خصومهم، ولا يمكن لوسائل الإعلام الحكومية أن تنشر أي مواد تتعلق بالانتخابات بدون موافقة اللجنة العليا للانتخابات. لا تعتبر التغطية الإعلامية للنشاطات اليومية للرئيس كدعاية انتخابية، ولا تخضع للوائح التي تصدرها اللجنة العليا للانتخابات(٢).

ج- الواقع الثقافي

شهد المجتمع اليمني خلال عقد التسعينات تقدماً محدوداً في حركة العملية الإعلامية والثقافية، بموازاة التحول الديمقراطي اليمني واقترانه بالتعددية السياسية والحزبية، وإطلاق الحريات السياسية والاجتماعية، وهو ما وّلد مساحة حركة للتفاعل المجتمعي والحوار والحراك الثقافي، فظهر عدد من الصحف والمجلات والمنابر والمؤسسات الثقافية والفكرية التي حركت النشاط الثقافي في المجتمع.

وكأي نشاط ثقافي وليد أخذ مساحة من الحرية في التفكير والتعبير والإبداع، وفي مجتمع كان يخضع لأنظمة تسلطية في الشمال والجنوب، فقد أتسم الخطاب الإعلامي والثقافي بالحماسة وغلبه الصبغة السياسية والايدلوجية على المضامين الثقافية.

وأدى اختلاط الإعلام والثقافة بالسياسة إلى ضمور فكرة التنمية الثقافية مقابل علو النبرة الإعلامية وبروز ظاهرة السجال السياسي على مستوى مؤسسات السلطة وأحزاب المعارضة. كما طفت إلى السطح المرجعيات التقليدية الكامنة بتقاطعاتها السلوكية، بعد أن تحررت من الكبت الواقع عليها من قبل، وعكست نفسها على الخطاب والممارسة الإعلامية، مما أضر بعملية التأسيس الثقافي وأخضعه لشروط الصراع السياسي والحزبي.

---

(١) اليمن: حرية التعبير في حال الخطر، الحملة العالمية لحرية التعبير، والمنحة الوطنية للديمقراطية: لندن ٢٠٠٨ ص ٥.

(٢) تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، اليمن ٢٠٠٦ التقرير النهائي عن الانتخابات الرئاسية والمحلية (نسخة اليكترونية) ص ٢١.

وقد أثر الصدام العسكري عام ١٩٩٤م الذي كشف ما كان كافياً من تداخلات مرجعية وتقاطعات في تكوين الشخصية اليمنية حجبتها احتفالية الإنجاز السياسي بالوحدة اليمنية، وبانتهاء الأزمة وسيطرة طرف على آخر، وما تركه ذلك من آثار سلبية على مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية، انعكست بشكل سلبي على الجانب الإعلامي والثقافي.

وتحتاج اليمن إلى إعادة النظر في السياسات الإعلامية المجتزأة التي تعتمد على التصورات الآنية، وتصاغ من قبل أفراد أو جهات تفتقر إلى الخبرة والدراية الكافية بطبيعة التغيرات التي طرحت على المعرفة والثقافة وتقنيات الاتصال والإعلام (عصر العولمة)، وذلك بطرح مثل تلك السياسات الإعلامية والثقافية للنقاش من قبل مختلف الأطراف والتيارات الفكرية والسياسية وبلورتها من قبل خبراء ومن تخصصات متعددة مع ربطها بواقع التنمية الإنسانية في المجتمع اليمني ورصد الموارد المالية الكافية لتحقيق الأهداف الثقافية.

د- علاقة وسائل الإعلام بالسلطة في اليمن

مارست الدولة احتكاراً كاملاً على بث الإذاعة والتلفاز ومنع الملكية الخاصة لهما حتى عام ٢٠١١م، فعلى الرغم من وعد وزير الإعلام في يونيو ٢٠٠٧ بالسماح للإعلام الخاص بالبث، إلا أنه وبعد مرور عدة أشهر على التصريح لم يتم اتخاذ أي خطوة في هذا الاتجاه، كما تمارس الدولة احتكاراً تاماً على وكالة الأخبار الوحيدة "سبأ"، وتمنع القطاع الخاص عن تأسيس أي وكالات أخرى[1].

ويخضع عمل الصحف للتراخيص الممنوحة من قبل وزارة الإعلام التي بدورها تخضع لقيود وشروط قاسية. أما واقع ضرورة تجديد التراخيص كل سنة وإمكانية سحبها في أي وقت، فيشكل إمكانية تهديد مستمر على ممارسة حرية التعبير، كما يعيق بشكل جدي عملية النشر ويهدد أمن وظيفة الصحفيين، خاصة وان سحب رخص الصحف يحصل بشكل متكرر.

كما إن عدم استقلال وسائل الإعلام الحكومي عن الجهاز الرسمي للدولة، أو افتقارها للإمكانات الكافية للعمل، يقلل من قدرتها على التغطية الجيدة للأحداث، ويميل إلى تأكيد الخطاب الرسمي للسلطة، وتمجيد أعمالها، والتركيز على أنشطتها بشكل دعائي مع حجب أية حقائق تمس أجهزة السلطة. ويعاني العاملون في المجال الإعلامي من قيود الرقابة والمنع والتعرض للاعتداء الجسدي نتيجة تغطيتهم لبعض القضايا المتعلقة بأداء السلطة وقضايا الفساد والانحراف السياسي.

وخلال السنوات الأخيرة، نشطت الصحافة المطبوعة في اليمن وشهدت زيادة ملحوظة في عدد المنشورات. وفي الوقت الذي من المفترض أن يتم فيه الترحيب بهذا التطور، وبخاصة بالمقارنة مع الحالة الفقيرة لحرية الإعلام في المنطقة، فإنه (أي التطور) محصور على صعيد الدولة بالمناطق المدنية مثل العاصمة صنعاء وعدن وتعز، حيث يعيش ربع السكان فقط. أما الواقع فان الصحف لا تتوزع عملياً في المناطق الريفية وهذا يحد من منافع انتشار الصحافة

(1) اليمن: حرية التعبير في حال الخطر، مرجع سابق، ص ٩.

المطبوعة. إضافة إلى ذلك، فقد أثرت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في عملية الإعلام المستقل[1].

وعلى الرغم من الحرية النسبية للنشاط الإعلامي في المجتمع اليمني، فإن وسائل الإعلام مازالت تفتقر إلى الكثير من العوامل المساعدة التي تمكنها من تجاوز بعض المشكلات، مثل صعوبة الحصول على بعض المعلومات، وكذا الاطلاع على الوثائق والبيانات، وحضر الاطلاع على بعض القضايا المتعلقة بالنشاط الحكومي، وعدم وجود مصادر مستقلة للمعلومات، والافتقار إلى مراكز المعلومات القادرة على تقديم معلومات مفصلة عن مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية القائمة في المجتمع.

غير أن التعددية والتنوع الذي شهدته البيئة الإعلامية في اليمن (خاصة منذ العام ٢٠١١م) بعد عقود من سيطرة الحكومة عليها، حيث وجد عدد من القنوات الفضائية والإذاعية المتنوعة المستقلة والحزبية، منها ما يبث من داخل اليمن وأخرى من الخارج، ووجود تزايد ملحوظ في عدد الصحف المستقلة، والمواقع الإليكترونية الإخبارية، ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة. ان هذا التنوع والتعدد يعتبر حالة صحية مطلوبة بالرغم من بعض السلبيات التي ترافق –عادة- مثل هذه التعددية في بادئ الأمر، إلا أن ذلك بمثابة المخاض الذي يجب أن تمر به صناعة الإعلام لحين الاستقرار على ارض صلبة تعتمد المهنية والرسالة الوطنية ووضوح الرؤية، ضمن إطار حرية الاختيار التي سيتمتع بها المواطن عندما يميز بين الغث والسمين من بين الكم الهائل من الوسائل الإعلامية بكل أشكالها المسموعة والمقروءة والمرئية، وهذا التعدد والتنوع في وسائل الإعلام المختلفة وما سوف ينتج عنه من تنافس فيما بينها، وحرص كل منها ان تكون اكثر جماهيرية من الآخرين، كل هذا قد يؤدي الى بناء ثقافة ديمقراطية لدى المواطن اليمني، وبالتالي تطوير وتدعيم عملية التحول الديمقراطي في اليمن.

المبحث الثالث: دور وسائل الإعلام اليمنية في تدعيم عملية التحول الديمقراطي في اليمن

تلعب وسائل الإعلام دوراً رئيساً وفاعلاً في تشكيل سياق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار

(١) اليمن: حرية التعبير في حال الخطر، المرجع السابق، ص ٩.

السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي[1].

ويناقش هذا المحور طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في دعم عملية التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في اليمن، على اعتبار أنها تمثل منابر للتعبير وطرح الرؤى والتوجهات السياسية المختلفة، كما أنها تمثل أداة رقابية مهمة على عمل السلطة التنفيذية، وهي في كل ذلك أداة مهمة لرفع وتنمية الوعي السياسي. وهناك مجموعة من العوامل التي يفترض ان تعمل عليها وسائل الإعلام اليمنية بهدف تدعيم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي في اليمن؛ ومن أهمها ما يلي:

أولاً: نشر الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع اليمني

يتطلب الانتقال إلى الحالة الديمقراطية ونبذ الأساليب الفردية، الاهتمام بالثقافة الديمقراطية وتعليمها وتربيتها والتدرب عليها، وغرس المبادئ التي تهيئ القبول بها، وكل ذلك يدخل ضمن أهم الوظائف التي يجب ان تقوم بها وسائل الإعلام تجاه المجتمع. فالديمقراطية ليست فكرة مجردة تعلم في المدارس فحسب، بل هي أيضاً إلى جانب ذلك ممارسة عملية، تسهم وسائل الإعلام في تأصيلها وتجذيرها من خلال الممارسة الفعلية على أرض الواقع، بإتاحة الفرص والإمكانيات التي يبدي فيها أبناء المجتمع آراءهم بكل حرية، وبدون أن يُمارس عليهم الضغوط والعنف والإكراه أو الوصاية، فهذه المجتمعات يصعب عليها الانتقال إلى الحالة الديمقراطية السليمة، من دون أن تتراكم لديها التجارب والخبرات مع الزمن، إلى أن تصل إلى مستوى تلك الشعوب والمجتمعات التي سبقتها في هذا المضمار.

لذا فإن التحول الديمقراطي يلزمه تنمية السلوك الديمقراطي، من خلال تطوير منظومة القيم والأفكار السائدة في المجتمع، بنشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية والقيم المرتبطة بها، كالتسامح والحوار واحترام الآراء الأخرى. ان تلك الثقافة بحاجة إلى تراكم ومران وتدريب وتأهيل وتربية وممارسات وقوانين ومؤسسات ومساءلات بعيداً عن القبلية والطائفية أو المذهبية، فالديمقراطية لابد لها من إقرار ثقافة الاختلاف وقبول التنوع، ومن حرية التعبير وحق المشاركة، وبخاصة عندما تتحرك الأغلبية الصامتة وتأخذ أمورها بيدها. فالثقافة الديمقراطية ليست كالتكنولوجيا يمكن استيرادها، وإنما هي مضمون قيمي وفكري يتحول بالممارسة ومع الزمن إلى تقليد راسخ في البيئة الاجتماعية المراد انتقالها إلى الحياة الديمقراطية[2].

([1])Shelton Gunaratne. " Democracy , Journalism and Systems Perspectives From East and West " , inx , Hao and S.K , Data Ray (eds) , issues and challenges in Asian Journalism , (Singapora: Marshall Cauendish , 20006) pp 1-12

([2]) السيد إبراهيم الزاكي، ثقافة الديمقراطية حول تربيتها والتثقيف عليها والتدريب على ممارستها http://aafaqcenter.com/index.php/post/1352-2015-1-7

وتعد وسائل الإعلام – سواء أكانت التقليدية (كالصحف أو التليفزيون أو الإذاعة) أم الوسائل الحديثة كالصحافة الإلكترونية ومواقع الأخبار والمعرفة المختلفة على شبكة الأنترنت، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر والتي تعد الآن أحد وسائل نقل الأخبار والأكثر شهرة في العالم، كل هذه الوسائل لها تأثير كبير على تشكيل البناء الإدراكي والمعرفي للفرد أو المجتمع، ويساهم هذا البناء في تشكيل رؤية الفرد والمجتمع تجاه قضايا مجتمعه، والقدرة على تحليلها واستيعابها لاتخاذ السلوك المناسب حول هذه القضايا، فوسائل الإعلام أيضاً قادرة على تغيير سلوك وأنماط المجتمع، وقد يكون تأثير وسائل الإعلام في بعض الأحيان قوياً جداً وقادراً على نشر نمط سلوكي وثقافي واجتماعي ينتهجه الفرد أو المجتمع(١).

والممارسة الديمقراطية لا يمكن لها أن تنمو وتتطور وتزدهر في ظل مناخ اجتماعي تسوده قيم التسلط والاستئثار والأحادية، ومن دون أن يكون هناك استعداد للحوار والنقاش، والاستفادة من الآخر وآرائه، وعدم التنكر له ولأفكاره، أو العمل على تسفيهها وسلب حقه في طرح وقول ما راه مناسباً من أفكار وآراء، يمكن أن تكون مجديه وفعالة وذات جدوى وفائدة على عموم المجتمع(٢).

بالتأكيد سيكون هناك من يعارض عملية التحول الديمقراطي نتيجة تأصل الثقافة التسلطية والتقليدية في البنية الثقافية، وسيرفضها رفضاً قاطعاً ويعترض عليها ويناهضها وينخرط في العمل على إجهاضها، إلا أن عملية التغيير الثقافي والتحول الفكري في البنية الثقافية، والسعي إلى نشر ثقافة الديمقراطية وفلسفتها وشروطها ومتطلباتها وأوصافها ومواصفاتها وكل شيء عنها، يساهم في تهيئة الأرضية المناسبة ويبسط الطريق ويعبده من أجل القبول بها والانخراط في فئة الداعين إليها؛ لأن التجارب الذاتية للإنسان من خلال الممارسة العملية تتيح له إمكانية اكتشاف ما هو أنسب وأفضل لحياته وكرامته. والمدخل الحقيقي للوصول بالفرد والمجتمع إلى هذا المستوى من الوعي والثقافة هو الاهتمام بالتعليم العصري، والارتقاء بالأداء الإعلامي، فهذا الذي قد يصنع ثقافة الديمقراطية، ويجعل من الإنسان اليمني قادراً على فهم البيئة السياسية وإدراك الظروف المحيطة، ويجعله قادراً على التفرقة بين ما ينفع وما يضر. وتكون وسائل الإعلام في هذه الحالة إيجابية وفى صالح توعية المواطن والارتقاء بمجتمع مطلع قادر على التفكير والتحليل، ورابط واقع الأحداث والمشاهدات من حولة بالصورة الذهنية التي ترسمها وسائل الإعلام.

ثانياً: حماية المجتمع وتمثيل الاتجاهات المختلفة بداخله

توجد في كل مجتمع مجموعة من الجماعات ذات الأهداف والاحتياجات والإيديولوجيات المختلفة، وحتى تستطيع وسائل الإعلام أن تمثل المجتمع في تنوعه فإنها لا بد أن تتيح لكل هذه الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود من السلطة الحاكمة،

(1) محمد طلعت طايع،" مرجع سابق.

(2) السيد إبراهيم الزاكي، مرجع سابق

وعندما يتحول استخدام وسائل الإعلام إلى نوع من الامتياز والاحتكار لبعض الأشخاص والجماعات والاتجاهات الفكرية والإيديولوجية المسيطرة- تتراجع الديمقراطية، وتنتفي وظائف الإعلام الديمقراطي. كما يجب أن تتوافر لوسائل الإعلام القدرة على حماية مصالح المجتمع، بأن تكون حارساً للمجتمع. حيث يتطلع الجمهور لوسائل إعلام تراقب تركيب السلطة داخل المجتمع، وتمثل مصالح المجتمع في مواجهة السلطة، وإخبار الجمهور بأية انحرافات ترتكبها تلك السلطة(١).

ثالثاً: قيام وسائل الإعلام بدورها تجاه العمليات الانتخابية

يمثل الاعلام المفتاح الأساس في العملية الانتخابية باعتباره رافداً أساسياً في عملية ترسيخ الديمقراطية اجتماعياً من جهة، وإدراة تثوير وتشكيل للرأي العام تجاة العملية برمتها سواء أكان المتعلق منها بنشر معلومات المرشحين أم بالحث والتثقيف الانتخابي. وعلى الرغم من أن تجارب الديمقراطيات العريقة قد كونت لها نظاماً من تلك العلاقة وتناغماً أصبح فيه المسند الإعلامي العامل الحاسم في كسب الأصوات والتأثير في اتجاهات وأحكام الناخبين، وبالطبع تنشأ من تلك الأدوار الكثير من الاختراقات واللاتوازنات في خضم الصراع الدعائي الانتخابي بين التيارات الكبرى (٢).

وتمثل الانتخابات تحديًا أساسيًا للإعلام، حيث تضع حياده وموضوعيته على المحك. مهمة الإعلام، وبخاصة منافذ الإعلام الوطني، ليست أن يصبح بوقًا لأي جهة حكومية أو مرشحٍ بعينه، ولا ينبغي له أن يكون كذلك. فدوره الرئيسي هو تنوير وتثقيف الجمهور والعمل كمنصة محايدة وموضوعية للمناقشة الحرة لجميع وجهات النظر(٣).

وتعتبر وسائل الإعلام من الأدوات الضرورية لإجراء انتخابات ديمقراطية. ولا تكون الانتخابات حرة ونزيهة بالتصويت في ظروف مناسبة فقط، وإنما من خلال توافر المعلومات الكافية عن الأحزاب والسياسات والمرشحين، والعملية الانتخابية نفسها أيضاً، بحيث يتمكن

---

[1] د. صفوت العالم، نقلاً عن

(3) Jurgen Habermas , Structural Transformation of The Public Sphere (Cambridge , MA: Mit Press ,1989) p. 171-174.

[٢] د. كامل حسون القيم، د. عادل خليل مهدي، "دور الإعلام في تشكيل رأي عام إيجابي نحو المشاركة الانتخابية في العراق" (بغداد: مجلة الباحث الإعلامي، العدد ٩-١٠ سبتمبر، ٢٠١٠م) ص ١٢.

[٣] "الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقييم أداء الإعلام في الانتخابات البرلمانية"، قضايا حركة حقوق الإنسان ٢٦ (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١١م) ص ٢٧.

الناخبون من تحديد خياراتهم بصورة مستنيرة. وإن إجراء انتخابات ديمقراطية دون توفر الحرية لوسائل الإعلام، يمثل تناقضاً في المصطلحات والمفاهيم(١).

ويتمثل الاهتمام الأول في حق الناخبين في الحصول على معلومات وافية ودقيقة. ولا يمثل هذا الحق الوحيد المطلوب. فالأحزاب السياسية والمرشحون لهم الحق في استخدام وسائل الإعلام من أجل إيصال رسائلهم إلى الناخبين. وأما وسائل الإعلام نفسها، فلها الحق في نقل الأخبار بحرية، والقيام بمراقبة العملية الانتخابية برمتها. وتمثل عمليةٍ المراقبة هذه في حد ذاتها، حماية إضافية هامة ضد التدخل أو الفساد في إدارة الانتخابات. وأخيرا، إن هناك حاجة ماسة لهيئة إدارة انتخابات لتوصيل المعلومات إلى جمهور الناخبين – وجماعات متنوعة أخرى، بما في ذلك الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام نفسها.

ويعتبر الإعلام أحد الضمانات الأساسية التي تكفل سلامة العملية الديمقراطية، وعدمٍ تجاوز كل سلطة لصلاحيتها الممنوحة لها، وعدم تزوير الانتخابات، والتي يتم من خلالها أيضاً ضمان صوت المحكومين إلى الحكام، فهي بذلك تمثل قنوات اتصال بين النخبة والجماهير. وتسهم بالتالي وفق هذه الرؤية-في عملية المشاركة السياسية_ حيث يعتمد المتلقي على وسائل الإعلام كجسر بينه وبين صانعي القرار السياسي.

إن مبدأ ثنائية الإعلام والديمقراطية لا يحتمل تقديم الديمقراطية على الإعلام أو العكس، بل أن الثنائية هي التي ستكون العنصر الحاسم في كيفية تعامل كل من وسائل الإعلام والديمقراطية كمبادئ سياسية في إدارة الصالح العام مع العملية الانتخابية في أي بلد يعيش حالة من التحول الديمقراطي. إن قاعدة ثنائية الإعلام والديمقراطية هي حالة من تفريغ وتنزيل ليس فقط الإعلام أو الديمقراطية وبشكل ميكانيكي منفصل إلى أرض الواقع، بل من خلال أدراك قوة ثنائيتها في أنجاح مبدأ حق الاقتراع الذي تقوم عليه العملية الانتخابية. ويمكن أن تكونٍ الانتخابات نزيهة على المستوى العملي أي في حدود صندوق الاقتراع، لكن إذا لم يكن الإعلام منصفاً في التغطية فبإمكانه أن ينسف مكسب صندوق الاقتراع والديمقراطية أدراج الرياح والعكس صحيح.

رابعاً: قيام وسائل الإعلام بكشف ممارسات السلطة للرأي العام

تُعد وظيفة الإعلام في المجتمع المدني الديمقراطي هي التواصل الحي مع الرأي العام، كرقيب ناقد لكل من القوى السياسية والاقتصادية والسلطات التنفيذية في ممارسة أدوارها ضمن مسيرة البناء الديمقراطي، وتضمن دساتيرها حرية التعبير عن الرأي. هذه الحرية التي تعتبر الحجر الأساس للحريات الديمقراطية، ويعد دور وسائل الإعلام أساسياً لممارسة حرية التعبير، ولان الديمقراطية تعد أكثر من مجرّد مجموعة مؤسسات بل هي أيضاً ثقافة بحدّ ذاتها، فبدون

(1) http://aceproject.org/ace-ar/topics/me/meb

وسائل الإعلام، يستحيل على ثقافة الديمقراطية أن تنمو وعلى المجتمع أن يطور العادات والممارسات المكتسبة وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات.

وتمثل هذه الوظيفة امتداداً لمفهوم السلطة الرابعة، أي إن وسائل الإعلام تسعى لأن تكون رقيباً على كل ما يدور في المجتمع من مدخلات ومخرجات، بما في ذلك مراقبة المؤسسات الاجتماعية والسياسية النافذة في المجتمع، وهنا يوصف دور وسائل الاتصال بأنه مثل دور الحارس اليقظ الذي يعمل كحارس ورقيب ضد إساءات استخدام السلطة الرسمية، وكمراقب لمصالح المجتمع وحمايته من الفساد والانحراف، فوسائل الاتصال تعمل كرقيب للسلطة من خلال مراقبة المؤسسات والقضايا والأحداث والآراء، وتسليط الضوء على بعضها، وتقويم أداء الحكومة، وترويج مبدأ الحق في المعرفة، وحماية المجتمع من تسلط النظام السياسي، وهذا الدور الواقي يتم بشكل أفضل بواسطة وسائل إعلام مستقلة تحكمها اهتماماتها ومعاييرها الخاصة(١).

ويعتقد أن الإعلام الحر هو الوسيلة الأكثر فاعلية لمراقبة تجاوز السلطة، فهنالك صراع مستمر بين وسائل الإعلام وبين السلطة الحاكمة على السيطرة والتحكم الواحد بالآخر.

هل ستنجح السلطة بالسيطرة على وسائل الإعلام أم أن وسائل الإعلام ستنجح في الحفاظ على استقلاليتها والتمكن من نقد السلطة بحريه ومن ثم التأثير على الأحداث السياسية. وبالتالي بقدر ما يتاح للإعلام من حرية تزداد قدرته على ضبط المخالفات والتجاوزات، والمساهمة في منعها، ولذلك أطلق هؤلاء على الصحافة لقب السلطة الرابعة التي تراقب السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية. فالإعلام الحر يحقق مبدأ الرقابة والمساءلة والمحاسبة وكشف المستور الذي تسعى السلطة؛ أية سلطة، إلى إخفائه عن الناس.

ويتحول الإعلام في ظل هذا الواقع الجدي إلى رافد من روافد أنجاح الديمقراطية، فهو الذي يغذي الحاكم الذي هو الشعب بأكمله بالمعلومات الكاملة والوافية عن كل ما يدور حوله، بما يمكنه من اتخاذ القرارات الصائبة، فهو بمثابة الجسر الذي تنتقل عبره المعلومات أفقياً بكل حرية وبدون أية عوائق بما يسمح بممارسة العملية في أبهى صورها بعيداً عن أي تشويه. كما تسهم وسائل الإعلام أيضاً في ظل هذه الممارسة الديمقراطية من الكشف عن الانحرافات التي قد تقع داخل المجتمع، وترفع من وعي الجماهير تجاه الممارسة السياسية، وتجاه منظومة الحقوق الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها، إذ كلما أزداد وعي الإنسان بدوره وبحقوقه، أزداد حجم تمسكه بها، ومقاومته لكل ما يعيق تمتعه بها، بما يضمن عدم انتكاس الديمقراطية، فالإعلام الحر من المجتمع الديمقراطي هو وحده القادر على فضح وتعرية وكشف أية انتهاكات ضد حقوق الإنسان، وهو أحد الأدوات الهامة والأساسية التي تساعد على إشاعة الوعي بالحقوق وأهميتها، بما تقدمه من دعم معنوي أولاً يتمثل في؛ شحذ الهمم باتجاه تعزيز تلك الحقوق والتحريض على

(١) عيسى عبد الباقي، "وسائل الإعلام والتحول الديموقراطي في الدول العربية" مركز أسبار للبحوث، والدراسات،١١-١-٢٠١٥م □ http://www.elyahyaoui.org/medias_pol_arabe.htm)

التمسك بها، ومعرفي ثانياً يتمثل في: نقل صورة واقعية عن المجتمعات التي خطت فيها حقوق الإنسان خطوات متقدمة بما يحفز على اللحاق بها(١).

وفي اطار قيامها بدورها الرقابي واطلاع الرأي العام بما يجب ان يطلع عليه من ممارسات السلطة، يفترض ان تمارس وسائل الإعلام وظيفتها الرقابية في مكافحة الفساد من خلال الاتي(٢):

أ - الكشف عن حالات الفساد بهدف المساعدة في الحد منها، وحث الحكومة على سن قوانين محكمة لمكافحة الفساد.

ب- تعزيز القوانين التي تحض على المساءلة والشفافية وملاحقة المفسدين، وإدخال الإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها الحد من الفساد.

ج- القيام بحملات إعلامية وصحفية واسعة ومستمرة، تشرح عواقب الفساد، وتبين الحاجة للإصلاحات الإدارية والاجتماعية والمالية.

د- استخدام الفنون الصحفية المختلفة، في تناول حالات الفساد والانحرافات التي يكشف عنها في مؤسسات الدولة أو التوعية بمخاطرها، وتبني شكاوى المواطنين.

أخيراً: المطلوب من وسائل الإعلام في اليمن خلال المرحلة القادمة: اذا ما أُريد لها ان تكون فاعلاً رئيسياً في دعم العملية الديمقراطية: ان تكون لسان حال الناس وليس بوقاً للسلطة أو الحزب أو المالك، وان تبتعد عن كل أنواع التخوين والشتائم والحملات التحريضية ضد الآخر بشتى أنواعها، وان تمارس الرقابة بصورها المهنية. وعلى من يقبل ممارسة العمل في مجال الشأن العام، أن يقبل أن يكون عرضة للإعلام وهدفاً لسهامه، فيتقبل النقد ونشر المعلومات وكشف المستور والحديث عنه بما يمكن أن يعتبره من المحرمات، على اعتبار أن المسؤول الذي يكون في مأمن عن رقابة الإعلام، يسئ التصرف ويمد يده إلى ما لا يجوز له.

---

1) عبدالسلام السعدي، "الإعلام والديمقراطية". http://dz.qooob.com/showthread.php

(٢) الاء حسن حمودي العزاوي، "الدور الرقابي للصحافة الاستقصائية في كشف الفساد" http://www.alnoor.se/article.asp?id=224738 13-1-2015

الخاتمة

توصل البحث إلى عدد من النتائج، التي قادت إلى ضرورة طرح جملة من التوصيات التي يفترض على الجهات المختصة الاطلاع عليها وأخذ ما من شأنه ان يسهم في تطوير الواقع الديمقراطي والإعلامي في اليمن، وهي كما يلي:

أولاً: النتائج

- إن واقع سيطرة الحكومة اليمنية واحتكارها لوسائل الإعلام وعدم سماحها بتعدد تلك الوسائل، بل وفرضها قيود تحد من تعدد وسائل الإعلام طيلة ما يقارب عقد من الزمن بعد إعلان إعادة الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م؛ كان له تأثيرٌ سلبيٌ على العملية الديمقراطية، ويعتبر ذلك احد اهم العوامل التي أعاقت عملية التحول الديمقراطي باليمن.

- إن ما شهدته الساحة اليمنية من تعدد في وسائل الإعلام في المرحلة الأخيرة (خصوصاً منذ عام ٢٠١١م) قد ينعكس بشكل إيجابي على عملية التحول الديمقراطي باليمن، حيث إن التعدد يؤدي إلى التنافس؛ والتنافس يؤدي إلى ضرورة الاقتراب من الحقيقة والموضوعية، لان المتلقي بإمكانه الحصول على المعلومة من مصادر أخرى.

- إن الانتقال إلى الحالة الديمقراطية ونبذ الأساليب الفردية في اليمن، تتطلب من وسائل الإعلام الاهتمام بالثقافة الديمقراطية والعمل على تعزيزها وتكريسها والحث على التدرب عليها، وغرس المبادئ التي تهيئ القبول بها في المجتمع.

- إن التحول الى الديمقراطية هو عملية تطور سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي ذو طابع تراكمي، ولا يأتي عبر استصدار قرار داخلي أو خارجي، من هذا الطرف أو ذاك، ولكن عبر إرادة شعبية ورسمية وإصرار وصبر وعمل دؤوب، والذي يتطلب وقتاً تلعب فيه وسائل الإعلام دوراً محورياً.

- ان الإشكالية في التحول إلى المسار الديمقراطي في اليمن، تكمن في البون الشاسع بين النظرية والتطبيق، حيث نجد أن الدستور والقوانين تكفل –إلى حد كبير- حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التنظيم والتعددية السياسية وإقامة الانتخابات، إضافة إلى تحديد اختصاصات السلطات الثلاث، أما في الواقع المعاش، فان الأمر مختلف ويسير مبتعداً في اتجاه آخر.

- تعتبر وسائل الإعلام من المؤسسات الرئيسية في تشكيل الرأي العام الذي يعمل على ترسيخ القيم الديمقراطية، من خلال القدرة على خلق قيم ثقافية تجعله يشكل منبرًا أساسيًا في التسويق للقيم الديمقراطية وحرية التفكير، فهي مؤسسة تسهر على تنوير الرأي العام الذي يعتبر مالك السلطة الحقيقية في المجتمع.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة إعادة تأهيل وسائل الإعلام اليمنية وبما يجعلها قادرة على لعب دور في تأصيل الفكرة الديمقراطية في الواقع الاجتماعي والسياسي، عبر تكثيف البرامج التي من شأنها ان تؤدي الى إرساء نظم علاقات ديمقراطية وممارستها عملياً، لأن ذلك يتطلب التغيير في العقليات والتكوين النفسي والثقافي لدى أفراد المجتمع. ويتم ذلك من خلال العمل على إعداد استراتيجية إعلامية يمنية، يقوم بإعدادها القوى السياسية المختلفة والنخب الإعلامية، تخدم عملية التحول الديمقراطي، يكون من شأنها مواجهة الثقافة التقليدية وتعزيز وتدعيم الثقافة السياسية الديمقراطية.

- رفع يد السلطة عن وسائل الإعلام الحكومي عبر منحها الاستقلالية التامة، تحت أي نظام خاص يعفيها من سيطرة الحكومة وتحكمها في السياسات الإعلامية. واستقلالية ملكية الإعلام، وحق الجميع في تأسيس المؤسسات الإعلامية، دون ضغط، وكذلك ضمان حرية العاملين من محررين وكتاب في التعبير عن آرائهم بكامل الحرية دون تدخل المالكين، وهذا يعني استقلالية هيئة التحرير عن الإدارة.

- أهمية إدراك الإعلاميين أنفسهم بأن الهدف من عملية إعادة هيكلة الإعلام وتصويب مساراته، لا تتعلق بخدمة أهداف نظام سياسي بعينه، وأن هذه العملية في جوهرها تستهدف إرساء مقومات بنية إعلامية ديمقراطية بديلة، على قاعدة الاستقلال عن مصادر الهيمنة والتوجيه السياسي والحزبي، وذلك لضمان الوصول الى المصداقية والموضوعية والإلتزام بالأصول المهنية والأخلاقية.

- يفترض ان تقوم وسائل الإعلام بحملات توعية تهدف الى تغيير سلوك المواطنين تجاه الظواهر السلبية، وتوضيح السوك المثالي الذي يجب اتباعه، وحملات الرقابة التي تهدف الى كشف سلبيات ومخالفات كبار المسؤولين أو الأجهزة أو الشخصيات العامة وابرزها حملات التوعية الانتخابية، أو تلك المضادة للفساد بشتى صوره وأنواعه.

- تأهيل العاملين في المؤسسات الإعلامية وبالتالي الزامهم بالمهنية التي تلزمهم بالنزاهة والصدق والانتماء للخبر الصادق والكلمة الحرة النزيهة المحايدة بأمانة، ولا يمكن إغفال أهمية وجود ضمانات تشريعية لحرية الصحافة وحقوق الصحفيين، وتأمين الحصانة للصحفي وعدم مطاردته عن التعبير الحر الملتزم عن رأيه.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- الوثائق الرسمية

- الجمهورية العربية اليمنية، الدستور الدائم عام ١٩٧٠م.

- الجمهورية اليمنية، دستور عام ٢٠٠١م.

- الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية، اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية و تنظيم الفترة الانتقالية.

- الجمهورية اليمنية، قانون رقم ٢٥ لعام ١٩٩٠م،بشأن الصحافة والمطبوعات.

٢- الكتب

- أحمد البشاري، الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية دراسة تحليلية وثائقية لبرامج العمل السياسية، كتاب الثوابت (صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، الطبعة الأولى،٢٠٠٣م).

- د. احمد محمد هادي دغار، الانتخابات العامة في الجمهورية اليمنية... دراسة تحليلية في تأثير عوامل البيئة الداخلية (لندن: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧م).

- د. حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م).

- سعيد أحمد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة (صنعاء: مركز الأمل للدراسات و النشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م).

- محمد الفرح، انتخابات اليمن البرلمانية والرئاسية متعددة الأحزاب ١٩٩٣- ٢٠٠٣م (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٥م).

- محمد حسين الفرح، الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن ١٩٩٧م "دراسة تحليلية وثائقية مقارنة بانتخابات ١٩٩٣م" (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م).

- د. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (القاهرة: بيت الحكمة للإعلان والنشر والتوزيع، ١٩٩٦).

- مصطفى حسان، عبدالمجيد البدوي، قاموس الصحافة والإعلام (بيروت: المركز الدولي للغة الفرنسية، ١٩٩١م).

- نشوان محمد السميري، التعددية السياسية في اليمن أسس التجربة وحدود الممارسة (صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م).

٣- الدوريات

- د. حسنين توفيق إبراهيم، "معوقات التحول الديمقراطي في دول «الربيع العربي" مجلة الديمقراطية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد٥٥، ٢٠١٤م).

- د. كامل حسون القيم، د. عادل خليل مهدي، "دور الإعلام في تشكيل رأي عام إيجابي نحو المشاركة الانتخابية في العراق"، مجلة الباحث الإعلامي (بغداد: العدد ٩-١٠ سبتمبر، ٢٠١٠م).

"الإعلام والانتخابات البرلمانية في مصر: تقييم أداء الإعلام في الانتخابات البرلمانية"، قضايا حركة حقوق الإنسان ٢٦ (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١١م).

٤- رسائل جامعية

- د. احمد محمد هادي دغار، أثر المتغيرات القبلية والحزبية على الانتخابات النيابية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩م).

- محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٩٠م، رسالة ماجستير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ١٩٩٥م).

د. محمد محسن الظاهري، القبيلة والتعددية السياسية في اليمن ١٩٩٠-١٩٩٧، رسالة دكتوراه غير منشورة (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٣م).

٥- التقارير

- التقرير الاستراتيجي السنوي اليمن٢٠٠٠ (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م).

- اليمن: حرية التعبير في حال الخطر، الحملة العالمية لحرية التعبير، والمنحة الوطنية للديمقراطية: لندن٢٠٠٨، (نسخة اليكترونية).

- تقرير المجموعة العربية لرقابة الانتخابات حول الانتخابات اليمنية الرئاسية والمحلية http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=331

- تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، اليمن ٢٠٠٦ التقرير النهائي عن الانتخابات الرئاسية والمحلية (نسخة اليكترونية).

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

- Douglas Kellner , The Media and Crisis of Democracy in the Age of Bush 2, Communication and Critical/Cultural Studies ,vol ,1,No,1,March 2004.

- Jurgen Habermas , Structural Transformation of The Public Sphere (Cambridge, MA: Mit Press ,1989).

- Shelton Gunaratne. " Democracy , Journalism and Systems Perspectives From East and West " , inx , Hao and S.K , Data Ray (eds), issues and challenges in Asian Journalism , (Singapora: Marshall Cauendish , 20006).

ثالثاً: مواقع شبكة الانترنت

- الاء حسن حمودي العزاوي، "الدور الرقابي للصحافة الاستقصائية في كشف الفساد" http://www.alnoor.se/article.asp?id=224738 13-1-2015

- السيد إبراهيم الزاكي، ثقافة الديمقراطية حول تربيتها والتثقيف عليها والتدريب على ممارستها http://aafaqcenter.com/index.php/post/1352-2015-1-7

- الإعلام في النظام الديمقراطي، http://www.siironline.org/ alabwab/ solta4%2817%29/207.htm.

- عبدالسلام السعدي، "الإعلام والديمقراطية". http://dz.qooob.com/showthread.php

- عماد جاد، "دور الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، العدد٥٦ http://democracy.ahram.org.eg/News/1333/ 11-1-2015

- عيسى عبدالباقي، وسائل الإعلام والتحول الديمقراطى في الدول العربية إشكالية الدور .. وآليات التعزيز،2014-7-5 http://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=4318

- محمد طلعت طايع،"تأثير وسائل الإعلام على الفرد والمجتمع بين التوجيه والتحليل للتوعية والتثقيف": http://mkleit.wordpress.com/2015/02/01

.https://aceproject.org/ace-ar/topics/me/meb/meb07 - 17-1-2015 -

http://freedomfoundationyemen.org/images/stories/Books/theprinciples and_ethics_of_the_media-work.pdf 26-1-2015

(http://sabirbaban.0catch.com/media.htm10-2-2015 -

http://www.ihec.iq/ihecftp/Research-and-Studies/Electronic 59.pdf 9-2-2015-